الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المحاسبية والمالية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة:العلوم الإقتصادية التخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تادلس

مقدمة من طرف الطالبة
طواولة دهيبة

تحت إشراف الأستاذة
قوبع خيرة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	د. أحسن جميلة	أستاذة محاضرة ب	مستغانم
مقرار	قوبع خيرة	أستاذة مساعدة أ	مستغانم
مناقشا	سليمان عائشة	أستاذة مساعدة أ	مستغانم

السنة الجامعية: 2016 / 2017

تشكرات

قبل كل شيء الحمد لله عز وجل الذي أنعمني بنعمة العلم
ويسر لنا أمورنا ووفقنا للوصول لهذا المستوى وأقول اللهم
لك الحمد كثيرا طيبا
أتقدم جزيل الشكر للأستاذة قوبع خيرة لقبولها الإشراف على هذه المذكرة
وعلى توجيهاتها القيمة وإرشاداتها في فترة انجاز البحث
وللأستاذ عكرمي حمو لنصائحه وإرشاداته وعدم بخله علينا بالمعلومات جزاه
الله خيرا كما لا يفوتني أن أقدم شكري لجميع عمال مكتبة العلوم الإقتصادية
التجارية وعلوم التسيير لتحمل طلباتنا طوال فترة البحث ولا ننسى شكر
جميع أساتذة العلوم الإقتصادية وإلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث

الإهداء

أهدي هذا البحث المتواضع إلى أعز وأغلى من في الوجود

وسبب نجاحي والدتي ووالدي أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وإلى أختي وأبناءها وكل أفراد العائلة

وإلى كل صديقاتي وكل من ساعدني

وكل أساتذتي الكرام

الفهرس

الإهداء.....

التشكرات.....

المقدمة

العامة.....1

الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول المراجعة الداخلية.....5

المبحث الأول : ماهية المراجعة 6

المطلب الأول: تعريف المراجعة 6

المطلب الثاني: أنواع المراجعة.....10

المطلب الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ولجان المراجعة.....14

المبحث الثاني : ماهية المراجعة الداخلية 16

المطلب الأول:تعريف المراجعة الداخلية.....16

المطلب الثاني:أهداف المراجعة الداخلية.....18

المطلب الثالث:دور ومهام المراجعة الداخلية في المؤسسة.....19

المبحث الثالث : تقييم نظام الرقابة الداخلية.....21

المطلب الأول : تعريف الرقابة الداخلية.....21

المطلب الثاني : أهداف الرقابة الداخلية 23

المطلب الثالث : مقومات نظام الرقابة الداخلية.....25

المطلب الرابع : دور المراجع الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.....27

الفصل الثاني : المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالمراجعة الداخلية.....31

المبحث الأول : مدخل إلى المعلومات المحاسبية.....32

المطلب الأول : تعريف البيانات والمعلومات المحاسبية.....32

المطلب الثاني : الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية.....34

المطلب الثالث :نظام المعلومات المحاسبي.....36

المطلب الرابع: دور التقارير والقوائم المالية وعلاقتها بالنظام المعلومات المحاسبي.....43

المبحث الثاني : جودة المعلومات المحاسبية.....45

المطلب الأول : مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.....45

المطلب الثاني : الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.....46

المطلب الثالث : معايير تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.....50

المبحث الثالث :المراجعة الداخلية وأثرها على جودة المعلومة المحاسبية.....53

المطلب الأول :مراجعة أوجه التلاعب في القوائم المالية.....53

المطلب الثاني :دور المراجع الداخلي في اكتشاف التلاعب في الحسابات.....55

المطلب الثالث :تأثير المراجعة الداخلية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.....56

الفصل الثالث : دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية 59

المبحث الأول : عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....59

المطلب الأول:لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....59

المطلب الثاني :مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....60

المطلب الثالث : أهداف البنك.....62

المبحث الثاني:وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تادلس.....63

المطلب الأول :تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تادلس.....63

المطلب الثاني :تقييم نظام الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....65

المطلب الثالث :المنهجية المتبعة في مراقبة البنوك.....66

المبحث الثالث : تقييم نظام الرقابة الداخلية لقرض رفيق.....66

المطلب الأول : عموميات حول قرض رفيق.....66

المطلب الثاني :تقييم نظام الرقابة الداخلية لعملية منح قرض رفيق 67

الخاتمة العامة 74

قائمة الأشكال والجداول

1. قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	أنواع المراجعة	12
02	نظام الرقابة الداخلية	29
03	النظام المعلومات المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية	40
04	أعمال الدورة المحاسبية	41
05	عناصر النظام المعلومات المحاسبي	42
06	خصائص المعلومات المحاسبية وفق FASB	49
07	معايير جودة المعلومات المحاسبية	51
08	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	63

2. قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين المحاسبة والمراجعة	9
02	الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	13
03	فحص قيمة الضمانات	

3. قائمة الاختصارات

المختصرات	الدلالة
AAA	American Accounting Association
IFACI	Institute Français des Auditeurs et contrôleurs Internes
IIA	Institute of Internal Auditors
coso	Commette of sponsoring organizations
FASB	American Financial Accounting Standards Board
IAS	International Accounting Standards
IFAC	International Federation of American Accountants

أصبحت حاجة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية في ضل التطورات والتغيرات الإقتصادية المتسارعة واشتداد حدة المنافسة في الأسواق المالية إلى معلومات تمتاز بخصائص نوعية متميزة لتوجيههم لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة ولاشك من أن هذه الخصائص النوعية لا يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة منها إلا إذا تضمنت خاصية و الملائمة التي تؤثر في اتجاهات تحديد القرار

ولقد أدى الطلب المتزايد على المعلومة المحاسبية إلى ضرورة الاهتمام بنوعية وجودة المعلومة المحاسبية أي أن تكون موثوقة وذات مصداقية لتقديمها لمختلف الأطراف المستخدمة لها لتساهم في عملية اتخاذ القرار والمعلومات ذات جودة لا ينتجها إلا نظام محاسبي فعال ومتطور حيث يلعب هذا النظام دور هام يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات دقيقة ومناسبة وفي الوقت المناسب ويتم ذلك عن طريق التقارير والقوائم المالية

وحتى تكون المعلومة المحاسبية ملائمة وموثوقة يجب أن تفرض أدوات رقابية لزيادة الثقة لدى الأطراف المستخدمة حيث ظهرت المراجعة الداخلية وأصبحت تتمتع بأهمية الكبيرة لتقييم والتأكد من صحة البيانات والتقارير والقوائم المالية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي وتعزيز مصداقية المعلومة المحاسبية والتأكد من أن السياسات والإجراءات المرسومة خالية من الأخطاء باعتبارها وظيفة استشارية ومستقلة تسعى لتفعيل وتقييم نظام الرقابة داخلية .

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

" كيف تساهم المراجعة الداخلية كأداة من أدوات الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟"

وللإجابة على الإشكالية التالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل تساهم المراجعة الداخلية في تلبية حاجيات ومتطلبات الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية؟
- ✓ ما أهمية النظام المعلومات المحاسبي في إنتاج المعلومات المحاسبية ؟
- ✓ ماهو أثر تكنولوجيا المعلومات على النظام المعلومات المحاسبي ؟
- ✓ ما هي الخصائص ومعايير التي تضمن جودة المعلومات المحاسبية؟
- ✓ هل تضمن المراجعة الداخلية خلو المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية من الأخطاء و التلاعبات؟

- ✓ كيف يتم تنفيذ عملية المراجعة والرقابة على أنشطة البنك ؟

فرضيات البحث

- ✓ تساهم المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال التقليل من الأخطاء والغش والتلاعب
- ✓ يمكن للمراجعة الداخلية كوظيفة استشارية مستقلة في التأثير على جودة المعلومة المحاسبية
- ✓ تتمثل المحددات الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية في مجموعة من الخصائص النوعية

أهمية الدراسة

تبرز أهمية البحث من الأهمية التي أصبحت تلعبها المعلومة المحاسبية في الوقت الحالي وأيضا أهمية الحصول على معلومات دقيقة وذات مصداقية التي هي أساس اتخاذ القرارات الإقتصادية من قبل مختلف المستخدمين والتعرف على أهمية المراجعة الداخلية كوسيلة تساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتضمن الدقة والشفافية للأطراف المستخدمة لها

أهداف البحث:

- ✓ التطرق إلى ماهية المراجعة الداخلية وجودة المعلومة المحاسبية
- ✓ إبراز دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إنتاج معلومات محاسبية
- ✓ التعرف على الخصائص النوعية والثانوية للمعلومة المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرار
- ✓ إبراز أهم المعايير التي تساهم في جودة المعلومة المحاسبية

أسباب اختيار الموضوع:

رغبة في تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص

أهمية المعلومة المحاسبية في الوقت الحالي والحاجة الماسة في الحصول على معلومة محاسبية ذات جودة مع غياب الشفافية في المؤسسات الجزائرية

الدراسات السابقة

- ✓ محمد علي محمد الجابري ،تقييم دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين ، مذكرة ماجستير ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،صنعاء ، 2014 ، وقد تلخصت نتائج هذه الدراسة فيما يلي:أن خبرة وكفاءة المراجع الداخلي لها تأثير هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنضم المعلومات المحاسبي من خلال التزام المدقق الداخلي برفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة متضمنة

أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية وأيضا تمتع المدقق بالحيادية والنزاهة له دور هام في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبي .

- ✓ سليمان عتير ،دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2011.. 2012 ،وقد تلخصت نتائج هذه الدراسة فيما يلي : تعد المعلومات المحاسبية خير وسيلة للتعبير عن الكم الهائل من العمليات المالية التي تنشأ في ما بين العون الاقتصادي الواحد أو ما بين الأعوان الاقتصاديين أو ما يسمى بالدورة الاقتصادية؛بتعدد وازدياد الجهات التي يهمها أمر المؤسسة الاقتصادية، ازداد عدد مستخدمي المعلومات المحاسبية مثل المستثمرين، الموظفين المقرضين، الموردين والزبائن، المصالح الجبائية؛ يرتبط استخدام المعلومات المحاسبية بقرارات وأغراض أساسية وربما أحيانا تكون مصيرية بالنسبة لمستخدميها، لهذا فيجب أن تكون خالية من أي مغالطة تنقص من جودتها، وهذا يستدعي ضرورة تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتمثل في خاصيتين أساسيتين (الملائمة و الموثوقية)، إضافة إلى أربعة خصائص ثانوية القابلية (للمقارنة، القابلية للفهم، الثبات، الشمول)
- ✓ لندة قداري يدور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ،مذكرة ماستر جامعة حمه لخضر ، الوادي ، 2014 ـ 2015 ، وتلخصت نتائج هذه الدراسة فيما يلي :

إن اعتماد المؤسسة لنظام رقابة داخلية منضم ومحكم تضمن لها تحقيق الأهداف المسطرة في ضل الالتزام بالإجراءات والسياسات المسطرة يؤدي إلى التقليص من احتمالات الخطأ والغش والسرقة .

كان عنصر الاختلاف بين دراستنا ودراسات السابقة من خلال مكان إجراء التربص حيث تمثلت دراستنا الميدانية في القيام بدراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية على عكس الدراسات السابقة الأخرى التي اعتمدت على قوائم الاستبيان.

منهجية البحث

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة من خلال محاولة تطبيق تلك المفاهيم في مؤسسة وذلك من خلال إجراء تربص تطبيقي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين تادلس

محتوى البحث

للإجابة على إشكالية البحث ولإبراز أهميته وتحقيق أهدافه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث ضم فصلين نظريين والفصل الثالث عبارة عن دراسة حالة

الفصل الأول : طبيعة المراجعة الداخلية

ويقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول عموميات حول المراجعة والمطلب الثاني ماهية المراجعة الداخلية والمطلب الثالث نظام الرقابة الداخلية

الفصل الثاني : بعنوان مدخل للمعلومة المحاسبية وعلاقتها بالمراجعة الداخلية

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول مدخل إلى المعلومة المحاسبية المبحث الثاني جودة المعلومة المحاسبية أما المبحث الثالث المراجعة الداخلية وأثرها على جودة المعلومة المحاسبية.

الفصل الثالث :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

فقد تم تجسيد أهم النقاط التي تم التطرق إليها من خلال دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، المبحث الثاني وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تادلس أما المبحث الثالث تقييم نظام الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي الأخير توصلنا إلى الخاتمة التي تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات الخاصة بموضوع الدراسة.

تمهيد

ازدادت أهمية المراجعة الداخلية مع حدوث عدة انهيارات في الشركات ولقد أثبتت الدراسات أن سبب الانهيار هو ضعف أنظمة الرقابة الداخلية لأن وجود نظام رقابة داخلية يعد خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية للشركات ،ويرجح الكثير أن هذا الضعف يعود إل عدم اهتمام الشركات بشكل كافي بوظيفة المراجعة الداخلية و عدم إعطاءها الاهتمام الكافي كأداة من أدوات الرقابة الداخلية تسعى لتقييم وتفعيل نضام الرقابة الداخلية ،حيث تأتي أهميتها من كونها أداة للإدارة وعينها في قياس فعالية الوسائل الرقابية المطبقة في المؤسسة وضمان يعمل على إعطاء ثقة أكبر لأصحاب المشروع والمستفيدين منه وضمان انجازه وفقا لما هو مخطط مع احترام كل الأنظمة والقوانين المسطرة .

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلا لما ذكر مسبقا تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث والمتمثلة في :

المبحث الأول :ماهية المراجعة

المبحث الثاني : ماهية المراجعة الداخلية

المبحث الثالث : نظام الرقابة الداخلية

المبحث الأول : ماهية المراجعة

في السنوات الأخيرة مر الاقتصاد الوطني بالعديد من الأزمات ولكن تبقى الأزمة المالية أكثر حساسية إذ تمس معظم المؤسسات وعلى إثر هذه التحولات الاقتصادية تفرض كل المؤسسات الاستغلال العقلاني والسليم لمواردها من أجل تحسين الأنماط التسيرية لها والتي يتطلبها اقتصاد السوق لذلك يجب معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف حتى يتسنى لها تحقيق مرد ودية وربحية ولا يتحقق هذا إلا بالمراجعة

المطلب الأول :تعريف المراجعة

تعريف الجمعية المحاسبية الأمريكية :"عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة تطابق هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل هذه النتائج لأطراف معينة ".[1]

وعرفت المراجعة "بأنها عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات بطريقة منهجية عن طريق شخص كفء ومستقل لتحديد مدى توافق المعلومات عن الأحداث الاقتصادية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتقرير عن تلك النتائج "[2]

المراجعة بصورة رئيسية هي فحص المعلومات والبيانات المالية من قبل شخص مستقل محايد لأي مؤسسة بغض النضر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني ولقد عرفها اتحاد المحاسبين القانونيين الأمريكي على" أنها إجراءات منضمة من أجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد العلاقة بين الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين"[3]

[1] American Accounting Association AAA ,Report of the committee on Basic Auditing coneepts the Accounting Review supplement to vol ,XL,VII , 1972,P:18

[2] أمين السيد أحمد لطفي ، المحاسبة والمراجعة الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص : 321

[3] محمد بشير غوالي ، دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، ص : 130

كما عرفت المراجعة على" أنها فحص منتظم ومستقل للبيانات والقوائم والسجلات والعمليات والفعالية (المالية وغير مالية) لأي منشأة وأن يقوم المدقق بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها وإبداء الرأي الفني من خلال تقريره ."[1]

وفي الأخير يمكن تعريف المراجعة على أنها الفحص المنتظم من قبل شخص فني محايد للدفاتر والسجلات والمستندات والحصول على أدلة والقرائن لإبداء رأي فني محايد على مدى عدالة القوائم المالية وكفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها.

من خلال التعاريف السابقة يتضح وجود عدة مكونات أساسية للمراجعة :[2]

ـ توافر معلومات يمكن التحقق منها : حيث أن لإجراء عملية المراجعة يجب توفر معلومات قابلة للتحقق كالقوائم المالية أو مدى فعالية نضم المعلومات الالكترونية وغيرها.

جمع وتقييم أدلة الإثبات بطريقة منهجية :حيث تعرف تلك الأدلة بالمعلومات التي يعتمد عليها المراجع للتأكد من أن القوائم المالية عرضت وفق للمبادئ المحاسبية وتأخذ هذه الأدلة أشكالا عديدة مثل المصادقات ، ملاحظات جرد الأصول الثابتة ، أو الشهادات الشفوية والإقرارات والإيضاحات المقدمة من العميل ويعتبر حجم ونوعية أدلة الإثبات هي المحدد الأساسي لعملية المراجعة.

توفر شخص كفء ومستقل :حيث يجب أن يكون المراجع مؤهل لفهم المعايير التي يجب استخدامها وكفء حتى يدرك نوعية وحجم أدلة الإثبات التي يجب جمعها للتوصل لاستنتاجات ملائمة ، كما يجب أن يكون المراجع مستقلا ذهنيا.

تقديم تقرير المراجعة : يعتبر التقرير عن نتائج المراجعة بمثابة الأداة التي يستخدمها المراجع في توصيل رأيه عن صدق وعدالة معلومات القوائم المالية للمستخدمين الذي يمثل الأداة لتوصيل وإعلام القراء بدرجة التوفيق بين المعلومات والمعايير.

وفي الأخير يمكن أن نستنتج من التعاريف السابقة أن عملية المراجعة تتمثل في أربعة مراحل وهي :

1. **الفحص Examinée**

هو عملية التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها الذي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها ، وفحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط ، والتأكد من جدية المستندات الداخلية

[1] General Guide lines on Internal Auditing Institute of chartered Accountants of India .1983.p :5

[2] أمين السيد محمد لطفي ، نفس المرجع السابق ، ص : 322

والخارجية التي تم على أساسها التسجيل في الدفاتر المحاسبية .ونستنتج أن المراجع يقوم بفحص كل من الفواتير والسجلات (سجل الجرد ، سجل المحاسبي) ، يفحص الدفاتر (دفتر الأستاذ) ، يفحص عملية الشراء والبيع[1]

2. تحقيق Vérification

ويقصد به التحقق من وجود الأصول وملكيتها والقيم المسجلة في القوائم المالية حتى يتمكن المراجع من الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لمشروع عن فترة زمنية معينة.ونلاحظ أن الفحص والتقييم وضيفتان مترابطتان تمكن المراجع من إبداء رأيه الفني المحايد وهنا ضروري أن تكون القوائم المالية تعكس الوضع المالي للعمليات المحاسبية.

3. التقرير Rapport

ويقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمهم الأمر داخل المؤسسة وخارجها وهو ختام عملية المراجعة حيث يبين فيه المراجع رأيه الفني المحايد على مدى صحة القوائم المالية التي تنتهي بإعداد تقرير كتابي رقمي وعددي (النتائج التي توصل إليها المراجع) تكون على شكل ملاحظات وتوصيات والاقتراحات ترسل إلى الأطراف المعنية (المساهمين ، المسيرين ، مصلحة الجباية ، البنك وجهات أخرى).

[1] بوزيد فضيلة ، دور التدقيق المحاسبي في تمويل برامج المؤسسات الإقتصادية ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية التجارية والعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، الجزائر ،2013-2014 ص: 3

الفرق بين التدقيق وةالمحاسبة :من المعروف هناك علاقة قوية بين المراجعة والتدقيق لكن يجب التفريق بينهما حتى لا يكون هناك خلط من قبل مستخدمي المعلومة المحاسبية فالمحاسبة تقوم بتسجيل وإعداد المعلومة المحاسبية أما المراجعة تنطوي على تدقيق وفحص المعلومات المحاسبية ومن هنا نستنتج أن مخرجات [1]المحاسب هي مدخلات المدقق وهناك اختلافات أخرى سنوضحها في النقاط التالية:

الجدول رقم(1ـ 1) : الفرق بين المحاسبة والمراجعة

المحاسبة	المراجعة
المحاسبة عمل إنشائي يهتم بالتحليل ،التبويب التسجيل وإيصال المعلومات من خلال القوائم المالية	عمل وفحص انتقادي للسجلات والقوائم المالية
تهتم بالتسجيل العمليات المالية وتفسير تلك النتائج من خلال إعداد المركز المالي للمشروع وتحديد النتيجة ربح أو خسارة	يقوم بفحص القياس المحاسبي والمعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها حول نتيجة أعمال المشروع
المحاسب موظف يتبع لإدارة المنشأة ويتقاضى أجره من الإدارة	المراجع شخص محايد مستقل من خارج المنشأة يقوم بعمله بموجب عقد تعاقدي أو إلزامي مقابل أجر محدد في العقد
المحاسب غير ملزم بتقديم تقرير حول القوائم المالية التي قام بإعدادها	المراجع مطالب بتقديم تقرير يتضمن رأيه حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للوضع المالي الحقيقي للمنشأة
المحاسب ربما غير ملزم بمعرفة كل المعلومات حول التدقيق وإجراءاته	المراجع مجبر على معرف المبادئ المحاسبية وطرقها

المصدر: غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن، 2006 ، ص : 16

[1] حاتم محمد الشيشيني ، أساسيات المراجعة ، المكتبة العصرية للنشر ، 2008، ص : 20

المطلب الثاني: أنواع المراجعة

بالرغم من تعدد أنواع المراجعة إلا أن يلتقي بالأهداف ولكن الاختلاف يظهر في الزاوية التي تنظر إليها المراجعة ،ومستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع . ويمكن تقسيم المراجعة إلى :

أولا: من زاوية الإلزام القانوني:

المراجعة الإلزامية : هو التدقيق التي تلزم المؤسسة به وفقا للقانون والتشريعات السائدة في الدولة حيث أن كل مؤسسة ملزمة بتعيين مدقق حسابات خارجي لتدقيق حساباتها ويتم تعيينه عن طريق الجمعية العامة.[1]

المراجعة الاختيارية: هي المراجعة التي تتم بطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة من أجل التأكد صحة ومصداقية المعلومات المحاسبي تقوم المؤسسة بتعيين مراجع اختياريا دون أن يكون هناك إلزام من القانون كأن يتم تعيين مراجع لمعرفة نصيب كل شريك أو رغبة الشريك في الانفصال أو غايات الاقتراض من البنوك أو لتقديم قوائم مالية لفرض الضرائب .

ثانيا:من زاوية مجال أو نطاق المراجعة

المراجعة الكاملة : أي أن عمل المراجع لا يقتصر على مجال محدد للعمل بل يقوم بالفحص الكامل للقيود والمستندات والسجلات دون استثناء وعادة تكون في الشركات الكبيرة من أجل إبداء رأي فني محايد على صحة القوائم المالية ككل حيث أن مسؤوليته تشمل جميع العناصر التي لم تخضع للفحص.[2]

المراجعة الجزئية: أي أن المراجع يقتصر على بعض العمليات دون غيرها كتدقيق الميزانية دون غيرها أو تدقيق المخزون دون غيره وذلك وفقا للعقد بين المدقق والجهة التي قامت بتعيينه

ويعتبر هذا النوع من المراجعة من بين أكثر الأنواع تطبيقا في المراجعة الخارجية حيث تنحصر مسؤولية

المراجع حسب نطاق عملية المرجعة التي قام بها حيث أنه غير مسؤول عن أي قصور أو اهمال في عنصر لم يقم بمراجعته .[3]

[1] خالد أمين عبد الله ، علم التدقيق الناحية النظرية والتطبيق ،دار وائل للطباعة ،الأردن ، عمان ، 2001 ، ص: 27

[2] خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، دار وائل للنشر الأردن ، عمان ، 1999، ص : 32

[3] رأفت سلامة محمود و آخرون،علم تدقيق حسابات النظري ، دار المسيرة للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2011، ص : 37

من زاوية توقيت المراجعة:

المراجعة المستمرة:وفيها يقوم المراجع بمراجعة الحسابات طوال السنة المالية بقيامه بزيارات متكررة ومستمرة مما يسهل في اكتشاف الأخطاء وحالات الغش في وقت مبكر وانتظام العمل بالنسبة للمراجع .[1]

المراجعة النهائية : يستعمل هذا النوع من المراجعة عادة في نهاية السنة المالية وتكون بعد انتهاء من إعداد القوائم المالية وعادة يكون هذا النوع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من زاوية مدى الفحص وحجم الاختبارات

المراجعة الشاملة: يقوم المراجع بالفحص تفصيليا لجميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات سواء لقسم معين أو لجميع عمليات المؤسسة على حسب العقد المبرم مابين المراجع وأصحاب المؤسسة .[2]

المراجعة الإختبارية :ويكون عادة في المؤسسات ذات حجم كبير أي قيام المراجع بمراجعة الجزء من الكل أي اختيار عينة من عناصر القوائم المالية ويقوم بإبداء رأيه.

من زاوية الجهة التي تقوم بالمراجعة

المراجعة الخارجية: وهي الفحص الإنتقادي للدفاتر والسجلات التي تتم من قبل طرف من خارج المؤسسة تعينه الجمعية العامة للمؤسسة أي المساهمين للتأكد من صحة ووجود ممتلكات المؤسسة وإبداء رأي فني محايد حول صحة ومصداقية المعلومات المحاسبية وأيضا إبداء رأي حول فعالية نضام الرقابة الداخلية .

المراجعة الداخلية:وهي وضيفة مستقلة تتم داخل المؤسسة من قبل المدقق داخلي يتم تعيينه من قبل الإدارة العامة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة ويقوم بعملية فحص الدفاتر والسجلات ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبية خلال عملية التسجيل في الدفاتر والسجلات حيث يعتبر أداة من أدوات الرقابة والوقوف على دقة نظام الرقابة الداخلية ومعرفة نقاط القوة والضعف المؤسسة ويقترح إصلاحات .[3]

---

[1] غسان فلاح المطارنة ، نفس المرجع السابق ، ص :28

[2] خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ،عمان ، 2012، ص : 33

[3] توفيق مصطفى أبو رقبة ، عبد الهادي أسحق المصري ، تدقيق ومراجعة الحسابات ،دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2014، ص : 21

الشكل رقم(1 ـ 1): أنواع المراجعة

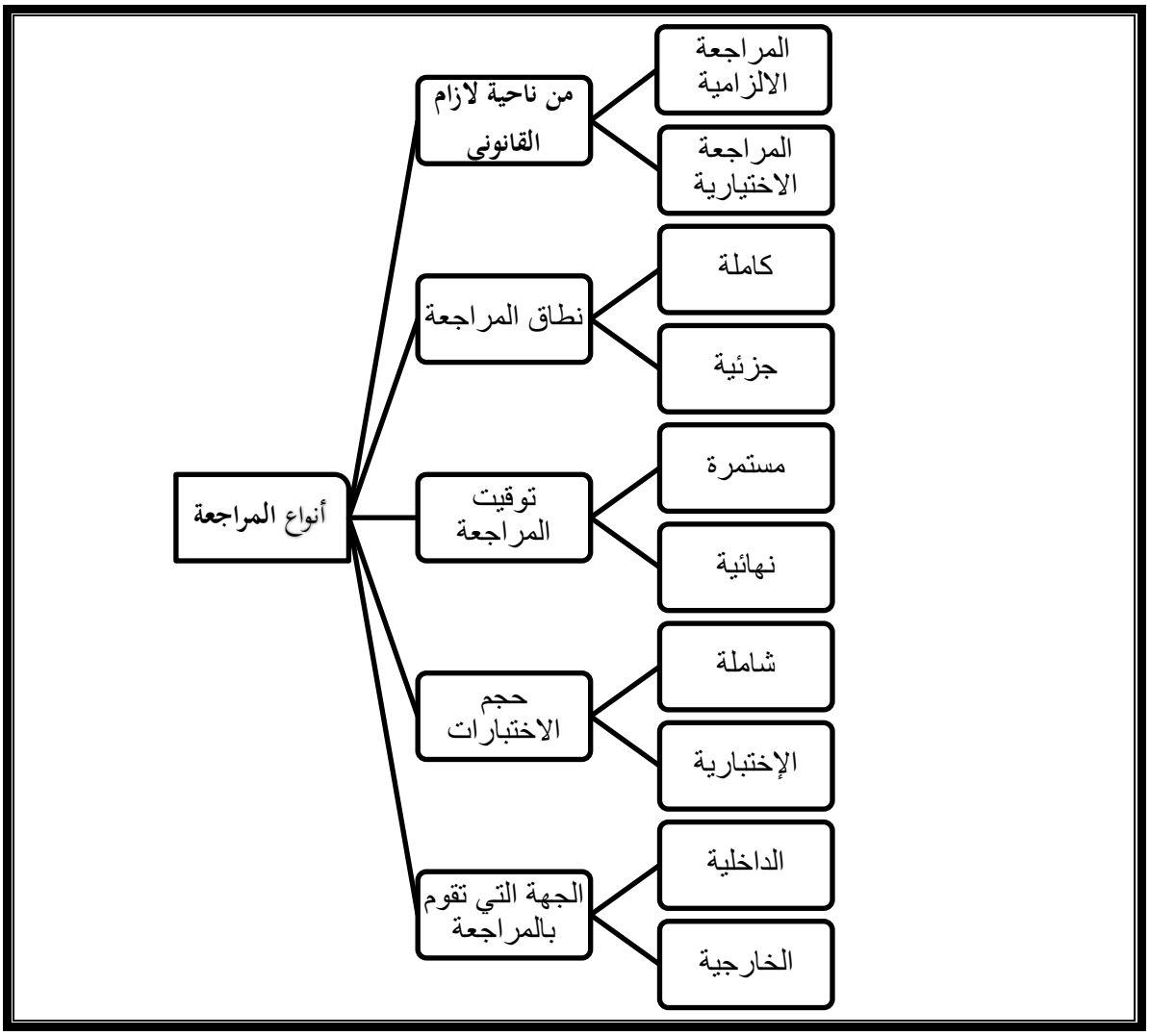

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، نفس المرجع السابق ، ص ص : 28 ،29

الجدول رقم(1 2): الفرق بين المراجعة الداخلية والخارجية :

بيان	المراجع الداخلي	المراجع الخارجي
الهدف	تحقيق أعلى كفاية إدارية وإنتاجية من خلال القضاء على الانحرافات واكتشاف الأخطاء ـ تأكد من صحة المعلومات والبيانات وخطط موضوعة لاتخاذ القرارات وتنفيذها	ـ ابداء رأي فني محايد على مدى صحة وصدق وسلامة التقارير المالية للفترة المحاسبية معينة وتوضيح النتائج إلى الفئات المستفيدة منها
علاقة القائم بعملية المراجعة	ـ موظف داخل المؤسسة أي تابع	شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المؤسسة أي مستقل
نطاق وحدود المراجعة	ـ تحدد الإدارة عمل المراجع كما أن طبيعة عمل المراجع الداخلي تسمح له بتوسيع عملية الفحص والاختبارات التي تساعده على مراجعة العمليات المحاسبية	ـ يتحدد نطاق العمل وفقا لبنود العقد الموقعة بين المؤسسة والمراجع الخارجي ومعايير التدقيق المتعارف عليها وما تنص عليه قوانين المهنة وعادة ما يكون التدقيق الخارجي تعاقدي أو اختياري وفق لطبيعة وحجم العمليات محل التدقيق في المؤسسة
التوقيت المناسب	يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية اختياره وفق حجم المؤسسة	يتم الفحص بصورة نهائية طوال السنة المالية قد يكون كامل أو جزئي ـ إلزاما بناء على القانون السائد
المستفيدون	إدارة المؤسسة	قراء التقارير المالية أصحاب المصالح إدارة الضرائب إدارة المؤسسة

المصدر:توفيق مصطفى أبو رقبة ، عبد الهادي أسحق المصري ، نفس المرجع السابق، ص :116

المطلب الثالث :العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ولجان التدقيق :

أولا : العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

إن المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية متكاملتان، إذ تعتمد الثانية إلى حد كبير على نتائج الأولى شريطة التأكد من محافظة المراجعين الداخليين على استقلالهم ونوعية كفاءة أعمالهم ، و هذا يسمح بتحسين أداء المراجع الداخلي والخارجي مما يؤدي إلى تحسين الخدمة المقدمة للإدارة أو الأطراف الخارجية .

ولهذا التكامل أهمية كبيرة بالنسبة للأطراف التالية: المدقق الخارجي ، المراجع الداخلي ، المؤسسة والأطراف الخارجية[1]

أولا:تكمن أهمية التكامل بالنسبة للمراجع الخارجي في:

ثقة واطمئنان المراجع الخارجي في نظام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف المؤسسة

ثقة المراجع الخارجي من دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر

ثانيا : أما بالنسبة للمراجع الداخلي فتبرز أهمية التكامل في أن الممارسة الميدانية عن طريق فحص القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة من قبل المراجع الخارجي من شأنه أن يسمح بكشف بعض الأخطاء التي لم يستطيع المراجع الداخلي من كشفها لعدة أسباب من بينها ضعف تأهيل المراجع الداخلي ضعف نضام الرقابة الداخلية عدم كفاية معايير المراجعة الداخلية.

ثالثا :أما فيما يخص المؤسسة فتكمن أهمية التكامل في :[2]

توفير معلومات مفصلة حقيقية للإدارة تساعد على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

تأكييد سلامة وفعالية نضام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة.

اعلام الإدارة على مواطن القوة وتعزيزها ونقاط الضعف و معالجتها .

فحص أعمال الفروع المختلفة للمؤسسة الواحدة مما يسمح بالرقابة المستمرة للإدارة عليها .

رابعا : أما من ناحية الأطراف الخارجية للمؤسسة وهي المستثمرون ، البنوك ، إدارة الضرائب، البورصة وغيرها والتي تعتبر من أهم مستخدمي رأي المراجع الداخلي فتكمن أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية بالنسبة لهذه الأطراف في :

زيادة اطمئنان هؤلاء الأطراف عن الرأي المعبر عنه من قبل المراجع الخارجي .

شمول الرأي لكل العناصر الواردة في القوائم المالية الختامية باعتماد التكامل بين النوعين.

الإمداد بالمعلومات المفحوصة والتي تعبر بصدق عن الوضع الفعلي للمؤسسة حتى تستطيع الأطراف اتخاذ القرارات المناسبة قد تكون تمويلية كالبنك أو جباية

[1] مسعود صديقي ، مداني بن بلغيث ، نفس المرجع السابق ،ص ص : 160، 164

[2] المرجع نفسه ، ص ص : 166 167

ثانيا : العلاقة بين المراجعة الداخلية ولجان التدقيق

ازدادت أهمية لجان التدقيق مع ازدياد الاهتمام بالتدقيق الداخلي وحاجة المؤسسة إلى بيانات صحيحة وفي الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرار المناسب فهذه اللجان يمكن أن تدعم موضوعيّة ومصداقيّة إعداد التقارير الماليّة، كما يمكن أن تساعد المدراء التنفيذيّين في الوفاء بمسؤوليّاتهم، وتدعم وتقوّي دور المدراء غير التنفيذيّين، وتدعم استقلالية المدققين وتحسّن من أعمال التدقيق، وتحسّن الاتّصال بين المدراء والمدققين والإدارة، بالإضافة إلى ذلك تساعد في إيجاد نوع من الرقابة من قبل المساهمين على الإدارة، ويمكن اعتبارها أداة مفيدة ومعاونة لمجلس الإدارة في مراقبة أداء المنشأة وتسيير نشاطها إن إنشاء لجان التدقيق في الشركات أدى إلى العديد من المنافع لقسم التدقيق داخل الشركة و بخاصة للتدقيق الداخلي ، فلجنة التدقيق تقوم باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي و توفير احتياجات هذا القسم و الاجتماع المستمر مع القائمين بالتدقيق الداخلي لحل المشاكل التي قد تنشأ بين المدققين الداخليين و مجلس الإدارة أو الإدارة بكل مستوياتها ، و في هذا الصدد أكدت بحوث علمية وجود علاقة تكاملية بين لجان التدقيق و التدقيق الداخلي ، و التأكيد على أهمية لجان التدقيق في زيادة فاعلية التدقيق الداخلي من خلال زيادة فاعلية المدققين الداخليين و تدعيم استقلاليتهم

ولقد أوضح معهد المدققين الداخلين الأمريكيين بينا يبين فيه العلاقة لجان المراجعة مع المراجعة الداخلية وأن مسؤولية لجان التدقيق تتمثل في :

- التأكد من قيام المراجع الداخلي بفحص وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وحكم عليها
- دراسة خطة المراجع الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير المراجع الداخلي
- المحافظة على الاتصال بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ومجلس الإدارة.
- التأكد من عدم وجود قيود لا مبرر لها أو عدم فرض قيود على عمل التدقيق الداخلي في الشركة ، فضلا عن حرية وصول التدقيق الداخلي إلى السجلات والوثائق والموظفين عند الحاجة من أجل أداء اللجنة للمهام الموكلة إليها .
- مراجعة فعالية دور ووظيفة التدقيق الداخلي بما في ذلك الالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد التدقيق الداخلي وغيرها من المعايير والممارسات الفضلى المعمول بها .
- التأكد من أن الإدارة تستجيب لتوصيات المدققين الداخليين وأن جميع المعلومات والبيانات والسجلات المطلوبة من المدققين الداخليين من أجل أداء واجباتهم الرسمية متاحة وتسلم إليهم من قبل الإدارة دون عوائق .

المبحث الثاني :ماهية المراجعة الداخلية

تعود بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية منذ 1941 ، واقتصرت المراجعة الداخلية في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي واكتشاف الأخطاء والغش، ولكن مع تطور المؤسسات المالية والمصرفية وزيادة التعقيد في العمليات وكذلك مع التغييرات التكنولوجية المشاركة أصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وتوسيع نطاق عمله لذا أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية اليوم الدعم الأساسي للإدارة العليا،وأداة تحسين وتقييم مدى فاعلية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

المطلب الأول :تعريف المراجعة الداخلية

سنحاول فيما يلي تقديم بعض التعاريف للمراجعة الداخلية التي تتميز بالتنوع والتعدد بتنوع الهيئات المهتمة بهذه المهنة ومن أهم هذه التعاريف:

تعريف المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA في نشرته التي أصدرها عام 1971على أنه "نشاط تقييم مستقل نشأ داخل المؤسسة يعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى كخدمة للإدارة وهو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى"[1]

بينما تم صياغة دليل جديد لتعريف المراجعة الداخلية من قبل معهد المراجعين الداخلينIIA عام 1999 على أنها :"نشاط نوعي ،استشاري وموضوعي مستقل داخل المؤسسة مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ، ومساعدتها على انجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم Gouvernance".[2]

كما عرفها المعهد الفرنسي للمراجعين والمستشارين الداخليين IFACI على أنها:

"نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلي إعطاء ضمانات للمنظمة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها ،مع تقديم نصائح للتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة."[3]

أما في عام 2001 فقد تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية وتم تعريفها على أنها:

"نشاط مستقل، موضوعي، تأكيدي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة ولتحسين عملياتها وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارةالمخاطر ،الرقابة و حوكمة الشركات"[4]

---

[1] كريمة علي الجوهر ، التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات ،المنضمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة، مصر، 2012، ص149

[2] أحمد حلمي جمعة ، التدقيق الداخلي والحكومي ،دار الصفا للنشر ، عمان 2011 ، ص :46

سامح رفعت أبو حجر، إيمان أحمد محمد رويحة ،" دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نضام الرقابة الداخلية في ضل تطبيق حوكمة الشركات في مصر "، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم المحاسبة ، جامعة القاهرة ، ص : 6

[3] محمد فلاق ، ملتقى حول التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الايزو، جامعة سكيكدة ، ص : 4

[4]

فمن التعريف أصبح التدقيق الداخلي يتميز بصفة:[1]

التأكيدية :أي أن تطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمؤسسة مفهومة ويتم التعامل معها بالشكل المناسب .

استشارية : لتزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات.

مستقل: بارتباطه بأعلى مستوى إداري داخل التنظيم.

موضوعي :بأداء الأعمال الموكلة إليه بنزاهة وغير خاضعة لتأثير الآخرين.

أنواع المراجعة الداخلية

للمراجعة الداخلية عدة أنواع وهي :

المراجعة المالية :ويقصد بها فحص القوائم المالية وكذلك السجلات المحاسبية لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، أي تدقيق القيود المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة حسابيا ومستنديا ثم تحقق من سلامتها وموافقتها للمبادئ المحاسبية لإظهار المعلومة بصورة واقعية.

المراجعة التشغيلية : يطلق عليه أيضا التدقيق الإداري، وتدقيق الأداء والتدقيق الوظيفي، ويعرف هذا النوع من التدقيق بأنه" الفحص الشامل للوحدة التشغيلية للمؤسسة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقا لطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة واقتصادية العمليات التشغيلية[2]."

من خلال هذا التعريف نجد أن التدقيق الداخلي التشغيلي أوسع من التدقيق المالي والمحاسبي فالمدقق يقوم بتدقيق كافة النشاطات داخل المنظمة المالية وغير المالية لتحديد مواطن الضعف في الأداء للعمل على علاجها والحد منها .

و يقصد بها أيضا فحص مستقل لجميع الجوانب الإدارية وتقييم فعالية وكفاءة العمليات وإمكانية الاعتماد عليها في القوائم المالية وعند قيام المراجع الداخلي بالقيام بالمراجعة الداخلية يجب أن يراعي الأمور التالية: ـ تقييم وفحص مدى دقة تطبيق الرقابة التشغيلية

ـ فحص نطاق الالتزام بالسياسات الموضوعة والخطط والإجراءات

[1] خلف عبد الله الواردات ، نفس المرجع السابق ، ص : 36

[2] مرابطي نوال ،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2013/2012 ، ص : 6

المطلب الثاني :أهداف المراجعة الداخلية

في سابق كان ينحصر هدف المراجعة في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب ولكن مع تطور المراجعة الداخلية أصبح لها أهداف أخرى وهي :

- تحديد مدى دقة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية.
- مراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.
- تحديد مخاطر المؤسسة وتخفيضها إلي الحد الأدنى.
- التحقق من إتباع الإجراءات والسياسات الداخلية واللوائح والقوانين الخارجية.
- مقابلة المعايير الموضوعة.
- الاستخدام الكفء والفعال للموارد.
- .مساعدة أعضاء المؤسسة على القيام بمسئولياتهم بكفاءة وفاعلية.

التحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع الدفاتر

أهمية المراجعة الداخلية:

تعتبر أداة رقابية فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال ومحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة

تعتبر المراجعة الداخلية المادة الخام بالنسبة للمراجع الخارجي لأنها تعكس له واقع ما يحدث في المؤسسة

ولقد زادت أهمية المراجعة الداخلية للعديد من العوامل أهمها:[1]

- كبر حجم المشروعات من حيث العمل فيها ونشاطاتها
- فصل الملكية عن الإدارة
- صدور بعض القوانين والتشريعات كقانون ضريبة الدخل والسوق المالية وغيرها مما أوجب على الشركات اللجوء إلى توظيف مدقيقين وازدياد الطلب على خدماتهم
- حاجة إدارة المؤسسة إلي بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات[2].
- حاجة إدارة المؤسسة إلي حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والأخطاء.
- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلي بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية.

---

[1] مصباح محمد يوسف البروموسى محمد أحمد ، مؤشرات جودة تدقيق الحسابات ودورها في ترقية الأداء المهني ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد17 ،جامعة النيلين ، كلية التجارة ، المملكة العربية السعودية ، 2014 ، ص : 164

[2] سامح رفعت أبو حجر، إيمان أحمد محمد رويحة ، نفس المرجع السابق ، ص : 7

المطلب الثالث :دور ومهام المراجعة الداخلية في المؤسسة:

كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة :تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بأن الأهداف والغايات سوف تتم تحقيقها ولذلك فإن جميع أنظمة وعمليات وأنشطة المنشأة خاضعة لتقييم التدقيق الداخلي.[1]

-**قابلية المعلومات للاعتماد عليها** : يجب ان تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة، وكاملة، ومفيدة، وأن تكون قدمت في الوقت المناسب، حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

-**حماية الأصول** :يؤكد المراجع الداخلي على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق والتصرفات غير القانونية في ممتلكات المؤسسة.

-**الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية** : يتحقق المراجع الداخلي من أن موظفي المؤسسة يقومون بما هو مطلوب منهم القيام به من إتباع السياسات والخطط والإجراءات والأنظمة والتعليمات وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المراجع تحديد أسباب ذلك.

-**الوصول إلى الأهداف والغايات** :يتم وضع الأهداف والغايات وإجراءات الرقابة من قبل الإدارة ويقوم المدقق الداخلي بتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع أهداف المؤسسة، وتقع مسؤولية وضع أهداف المؤسسة على عاتق الإدارة العليا، وعلى المدقق التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها.

-**منع واكتشاف الغش والاحتيال** : تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على إدارة المؤسسة وعلى المراجع الداخلي فحص، وتقييم كفاية وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للحيلولة دون وقوع الغش، وليس من مسؤولية المراجع الداخلي اكتشاف الغش ولكن عليه أن يكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ليكون قادراً على تحديد أماكن حدوث الغش والاحتيال، وعلى المراجع عند اكتشافه ضعف في نظر الرقابة الداخلية عمل اختبارات إضافية للتأكد من عدم حدوث الغش.

تحديد مواطن الخطر :على المدقق الداخلي تحديد المناطق والأنشطة التي تتضمن مخاطرة عالية، وإعلام الإدارة عنها لتحديد فيما إذا تطلب الأمر إخضاعها للتدقيق ويتم تحديد مواطن الخطر من خبرة المدقق السابقة في المنشاة، أو من معلومات مستقاة من مصادر أخرى، أو من مشاكل موجودة في شركات أخرى ذات نشاط مشابه للمنشأة الخاضعة للتدقيق أو من خبرة المدقق ومعرفته العامة.

الشروط الواجب توفرها لوجود نظام سليم للمراجعة الداخلية :

[1] محمد فلاق ،نفس المرجع السابق، ص :7

من بين الشروط الواجب توفرها للحصول على نظام سليم للمراجعة الداخلية هي :[1]

- توفر الخبرة العلمية والعملية لموظفي تدقيق الداخلي .
- رسم الخطط المحكمة للعمل وتوزيعها على المساعدين ومتابعتهم باستمرار.
- إعداد التقارير الدورية اللازمة في مواعيدها وأن تكون شاملة ونافعة.
- أن يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلال التام وأن يكون على اتصال مع المدير العام أو لجان التدقيق.

مهام وصلاحيات المراجع الداخلي

أولا :المهام

للمراجع مهام عديدة من بينها:[2]

- التأكد من أن جميع العمليات المالية نظمت وسجلت وأعدت حساباتها بشكل صحيح وسليم وفقا فروض والمبادئ المحاسبية .
- التأكد من صحة إعدادات الحسابات الختامية والأعمال الجردية في إتباع المبادئ المحاسبية في معالجة جميع الأعمال المحاسبية.
- إعداد خلاصة نتيجة أعماله في تقرير المراجع وحتى يتمكن المدقق من القيام بمهمته على أكمل أوجه يجب أن يتمتع بصفة الحياد والموضوعية والمصداقية تقاريره المالية وإيصالها لمن يهمهم الأمر والتقيد بالقوانين والتعليمات .
- الوصول إلى الأهداف والغايات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة ويتعين على المدقق التأكد من أن البرامج والعمليات قد نفذت كما خطط لها .
- تحديد مواطن الخطر حيث يناط بالمدقق الداخلي تحديد المناطق والأنشطة التي تتضمن المخاطرة عالية وإعلام الإدارة عنها لتحديد فيما يتطلب الأمر إخضاعها لتدقيق.
- تزويد الإدارة بالتحليلات ،الدراسات ،الاقتراحات لتطوير وتحسين الأعمال
- المساعدة في التحقيق في أعمال الغش والتلاعب المشتبه في وقوعها وإعلام الإدارة بالنتائج

[1] توفيق مصطفى أبو رقبة ، عبد الهادي أسحق المصري ، نفس المرجع السابق ، ص : 114

[2] منذر نجم ، دور المدقق الخارجي على محك الأزمة المالية العالمية ، مجلة سوق المال ، العدد12 ،تصدرها سوق فلسطين للأوراق المالية ، فلسطين أكتوبر، 2009 ، ص : 5

ثانيا : الصلاحيات

يقوم التدقيق الداخلي بعمله وحسب إطار عمل مفصل ووفقا للصلاحيات التالية:

- الوصول الغير المقيد لجميع أنشطة وسجلات وممتلكات الموظفين .
- مراجعة وتقييم كافة الإجراءات وعناصر الرقابة المالية والإدارية و التشغيلية واقتراح تطوير وتنميط أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات بشأنها بالتعاون مع الإدارة.
- الحصول على المساعدة المطلوبة من الموظفين في كافة قطاعاتها .
- التأكد من سلامة تطبيق السياسات والقواعد والإجراءات المالية والإدارية وغيرها وتقديم الملاحظات والتوصيات.
- إجراء الزيارات التفقدية والفجائية على اختلافها وتقديم التقرير عنها.

المبحث الثالث :نظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة لمواجهة المخاطر حيث أن وضع نظام الرقابة الداخلية يمتاز بالكفاءة والفعالية يشكل حماية للمؤسسة وتعتبر دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الهدف الرئيسي الذي يسهر عليه المراجع الداخلي

المطلب الأول : تعريف الرقابة الداخلية

عند التحدث عن مفهوم وتعريف الرقابة الداخلية نجد أنفسنا أمام عدة تعريفات لعدة جهات ومن أهمها:

يقصد بالرقابة الداخلية كل الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشأة لحماية أصولها ومجوداتها للتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية ولرفع الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة وتحقيق الفعالية وتشتمل هذه الوسائل على الهيكل التنظيمي ، السياسات، دليل حسابات التعليمات ،الموازنات التقديرية ، التدقيق الداخلي .[1]

ولقد عرفها معهد المدققين على "أنها الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات الشركة وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها ومحضرة طبق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها "[2]

[1] خلف عبد الله الواردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق ، ، مؤسسة الوراق للنشر، عمان ، 2006، ص : 123

[2] هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق ، داروائل للنشر، الطبعة الثانية ، عمان ، 2004 ، ص :81

وعرفت من قبل لجنة المنضمات coso المنبثقة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "العملية المتخذة من قبل مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة والموظفون ،من أجل توفير ضمان معقول بما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة وفعالية وكفاءة العمليات وهذا بالاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والنظم "[1]

ولقد عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC على أنها كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدف الإدارة وهو إدارة العمل بشكل منضم وكفء والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الاحتيال والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وإعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب

وفي الأخير يمكن تعريف الرقابة الداخلية على أنها مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تضعها المؤسسة لضمان سير نشاطها وحماية أصولها واكتشاف الأخطاء ومنعها وإعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب

وهناك عوامل عديدة ساعدت على زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية مثل كبر حجم المؤسسات واضطرار الإدارة لتفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمشروع وحاجة الإدارة لعدة تقارير دورية عن مختلف الأنشطة من أجل اتخاذ القرار المناسب لتصحيح الانحرافات حماية وصيانة أموال المؤسسة ،منع الخطأ والغش ، حماية أصول المؤسسة من التلاعب والاختلاس وسوء الاستعمال وضمان دقة الحسابات والمعلومات الواردة بالدفاتر والسجلات المحاسبية من أجل الاعتماد عليها ورفع مستوى كفاءة العمل وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن الرقابة الداخلية تنقسم إلى نوعين :

1ـ **الرقابة المحاسبية**:وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تحول دون حدوث أخطاء في البيانات والإجراءات المحاسبية . ولقد عرفتها لجنة معايير التدقيق "بأنها الخطة التنظيمية وما يرتبط بها من إجراءات وأساليب تهدف إلى حماية الأصول والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المستخدمة في السجلات المحاسبية.[2]

[1] سامح رفعت أبو حجر، إيمان أحمد محمد رويحة ، نفس المرجع السابق ، ص :10

[2] AICPA Professional standards ,New yourk commerce clearing house ,1981. Vol1

2ـ الرقابة الإدارية:هي عبارة عن خطة التنظيم والطرق والإجراءات المتعلقة بالكفاءة ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية أي ترتبط فقط بأقسام التشغيل.[1]

المطلب الثاني : أهداف الرقابة الداخلية

تتمثل أهداف الرقابة الداخلية فيما يلي:

الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات :تلعب الرقابة الداخلية في المؤسسة دورا هاما في مجال التحقق من مدى التزام إدارتها بمختلف السياسات وذلك من خلال :

ـ القيام برقابة أولية أي التأكد من أن هدف التعليمات محدد بدقة وأنها واضحة وقابلة للفهم وموجهة للمعني بالأمر.

ـ القيام برقابة لاحقة للتأكد من تطبيق التعليمة بصراحة.

ـ ضمان التنفيذ الصارم والدقيق لمختلف التعليمات والإجراءات والقوانين التي وضعتها الإدارة ووظيفة المراجعة مسؤولة عن فحص وتقييم مدى الالتزام بالأنظمة والسياسات والإجراءات الموضوعة والتقرير عنها.[2]

-**حماية أصول المؤسسة** :ويقصد بها حماية المؤسسة لأصولها وسجلاتها حماية فعلية وهنا تنقسم الحماية إلي جزئين حماية مادية وهى مثل السرقة والتلف والحماية المحاسبية وترتبط بالتسجيلات للحركات الفعلية للأصول وغيرها عن طريق :

الوقاية من الأخطاء المعتمدة التي ترتكب عند معالجة العمليات وتسجيلها المحاسبي بغرض التستر عن الغش أو الاختلاس الصادر عن سوء نية مسبقة لارتكاب الأخطاء .

الوقاية من الأخطاء غير معتمدة التي تحدث من جراء التطبيق الخاطئ والقواعد المحاسبية وجهل هذه القواعد عند العاملين في المجال المحاسبي في المؤسسة.

-**ضمان الدقة وجودة المعلومات** :ويعتبر أهم الأهداف على الإطلاق تحيث يجب أن تكون المعلومات التي يتم التوصل إليها معلومات الصحيحة والدقيقة عن المؤسسة مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات صائبة.

-**تحسين ورفع الأداء** :حيث ركزت كل التعريفات السابقة على الكفاءة الإنتاجية التي هي قدرة المؤسسة على الوصول للهدف الذي حددته ,والفعالية ويقصد به تحقيق المؤسسة أهدافها بأقل التكاليف مع المحافظة على نفس الجودة والنوعية.

---

[1] غسان فلاحة المطارنة ، نفس المرجع السابق ، ص :208

[2] محمد علي محمد الجابري ، تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية ، رسالة ماجستير ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، صنعاء ، 2014 ، ص: 30

إجراءات الرقابة الداخلية

يهدف نضام الرقابة الداخلية إلى توفير مستوى معقول من الضمانات بأن أهداف المؤسسة سوف تتحقق ولكن بنوع معقول وليس أكيد لأنه من الصعب تصميم نضام تضمن به تحقيق الأهداف

ويمكن تصنيف الإجراءات والسياسات المتبعة في النظام الرقابة الداخلية كما يلي:

1ـ إجراءات وقائية وتصحيحية وتدقيقية:

الإجراءات الوقائية تمنع المشكلة قبل حدوثها:مثال اختيار المحاسبين المؤهلين ذوي كفاءة ،وفصل المهام بين الموظفين وتحديد المسؤولية

ـ الإجراءات التدقيقية: مثال إعادة الحسابات وإعداد المطابقة البنكية وإعداد ميزان المراجعة لاكتشاف الأخطاء الرقابية

ـ الإجراءات التصحيحية:وهي تمثل العلاج الذي يجب إتباعه لتصحيح الأخطاء الرقابية المكتشفة وتتضمن عدة إجراءات قبل اكتشاف الخطأ، ومن ثم تصحيح الخطأ ، ومن ثم تعديل النظام الذي يضمن عدم تكرار مثل هذه الأخطاء

إجراءات عامة وتطبيقية :

الإجراءات العامة:تصمم بهدف ضمان أن بيئة المنضمة الرقابية ثابتة وتدار بشكل فعال لضمان فعالية تطبيق أنظمة الرقابة وسياستها

الإجراءات التطبيقية: وتستخدم لتصحيح الأخطاء في العمليات أثناء حدوثها وضمان دقة المدخلات التطبيقية كالملفات والبرامج

إجراءات إدارية وحسابية

الإجراءات الإدارية: تساعد على ضمان الفعالية والتشغيلية والالتزام بالسياسات الإدارية

الإجراءات المحاسبية:تساعد على حماية المؤسسة وضمان مصداقية وصحة السجلات المحاسبية

الإجراءات المتعلقة بالمدخلات والمخرجات :

إجراءات الرقابة على المدخلات: تصمم لضمان دقة هذه البيانات وصلاحيتها وإدخال المصرح بها فقط للنظام

إجراءات الرقابة أثناء معالجة البيانات :تصمم لضمان معالجة البيانات بشكل دقيق وتام وضمان أن السجلات والملفات تم تعديلها وتحديثها آنيا

إجراءات الرقابة على المخرجات: وتصمم لضمان أن مخرجات النظام مراقبة بدقة وإحكام لمنع أي تسرب للمعلومات المهمة التي تمت معالجتها

المطلب الثالث :مقومات نظام الرقابة الداخلية :

من خلال التعريفات السابقة لنضام الرقابة الداخلية فإنه يتضح وجود جوانب محاسبية وأخرى إدارية كمقومات لنضام الرقابة الداخلية السليم ، أين يتوقف نجاحه وفعاليته على مدى توفر هذه المقومات لخلق نضام سليم وفعال للرقابة الداخلية

1. **الهيكل التنظيمي كفء** :وهو الإطار لتقسيم الواجبات والمسؤوليات بين الموظفين الأمر الذي يؤدي إلى عدم تخطي أي أحد لواجباته وأن هذه الواجبات تم انجازها وحسب السياسات الموضوعة من قبل المؤسسة لأجل الوصول إلى الكفاءة في التشغيل والمحافظة على الموجودات وتوفير معلومات مالية يعتمد عليها[1]

2 ـ وجود نضام محاسبي سليم :ويعني وجود أساس سليم لتقديم بيانات إجمالية لها أهمية في مجال التحليل والمقارنات اللازمة لأغراض الرقابة[2] ، حيث يتم تقسيم هذه البيانات إلى حسابات رئيسية وأخرى فرعية ، كما يتم يكون هناك دليل يوضح طرق معالجة العمليات محاسبيا وبيان طبيعة العمليات التي تسجل فيه ،ويعتمد تبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل تكون ضرورية لجمع البيانات التي تسجل فيه لتشغيلها فيما بعد يدويا أو الكترونيا ، وأيضا تحويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات بواسطة إدارة المنشأة.

3ـ وجود نضام مستندي دقيق:

ـ تحديد المستندات المناسبة والتنسيق بين التنظيم المستندي والمحاسبي والإداري ليسهل حصر المسؤولية

ـ متابعة تنفيذ الإجراءات من الناحيتين الشكلية والموضوعية وفي الوقت المناسب

ـ وضع ازدواج المستندات وتقليل عدد المستندات المطلوبة لتبسيط العمل الإداري والسرعة في الإنجاز

[1] هادي التميمي ، نفس المرجع السابق ، ص : 83

[2] توفيق مصطفى أبو رقبة ، عبد الهادي أسحق المصري ، نفس المرجع السابق ، ص : 107

4ـ الجرد الفعلي للأصول : يجب أن يكون للمؤسسة سياسات وإجراءات توفر الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس وذلك من خلال حفظها في أماكن تقلل من احتمال إدخال تعديلات عليها وإتلافها حتى تكون المعلومات والتقارير صحيحة.

كفاءة الموظفين: تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على كفاءة الموظفين ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب لذلك تعتبر عملية اختيار الموظفين ذوي كفاءة عالية وتدريبهم من العناصر الأساسية عند تقييم نظام الرقابة الداخلية حيث يمكن أن يكون نظام الرقابة الداخلية فعال بسبب الموظفين ذوي كفاءة ويكون ذلك من خلال تطبيق سياسة سليمة لتعيين الموظفين وترقيتهم مع مراعاة المؤهلات اللازمة. [1]

6 ـ استعمال وسائل تكنولوجية لتؤكد صحة البيانات المسجلة في الدفاتر وتقلل من احتمال حصول الخطأ والسرعة في الإنجاز حيث أصبحت العناصر الآلية المستعملة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل الوحدات الاقتصادية من العناصر الهامة في ضبط وانجاز الأعمال، وت ا زيد أهمية استخدام الحاسوب في إنجاز العديد من العمليات خلال الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض إعدادها أو الإفصاح عنها[2].

[1] غسان فلاح المطارنة ، نفس المرجع السابق ، ص ص : 211، 212

[2] خلف عبد الله الواردات ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA ، دار الوراق للنشر ، عمان ، 2014 ، ص : 327

المطلب الرابع: دور المراجع الداخلي في تقييم نضام الرقابة الداخلية :[1]

وتتم هذه الإجراءات على النحو التالي:

. استعمال دليل الإجراءات

يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها، غير أن في الواقع العملي نصادف حالتين:[2]

- إما عدم وجود دليل خاص بالإجراءات التنفيذية، نتيجة عدم إدراك المسؤولين لفائدته.

- أو أن يكون الدليل موجود لكنه غير قابل للاستغلال، ويرجع ذلك لعدم ملائمته لأوضاع أو لوجود تعقيدات تصعب على مُستخدميه فهمها.

ولضمان فعالية دليل الإجراءات لابد أن يتميز بما يلي:

- الوضوح والشمولية في مضمونه.

- أن يكون تحت تصرف كل من يهمه الأمر.

- يتم تنفيذه بإحكام.

- إعادة النظر في مضمون الدليل بصفة مستمرة.

إجراءات تنظيمية وإدارية وتضم ما يلي:

-تحديد اختصاصات الإدارة والأقسام المختلفة، بشكل يضمن عدم التداخل.

-توزيع الواجبات بين الموظفين ، بحيث لا ينفرد أحدهم بعمل ما من البداية حتى النهاية وبحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر.

-توزيع المسؤوليات بشكل واضح وهو ما يساعد على تحديد تبعة الخطأ والإهمال.

-تقسيم العمل بين الإدارة والموظفين، بحيث يتم الفصل بين بعض الوظائف مثل وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها.

-تنظيم الأقسام ، بحيث يجتمع الموظفين الذين يقومون بعمل واحد في حجرة واحدة.

-إيجاد روتين معين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل ، بحيث لا يترك فرصة لأي موظف للتصرف الشخصي إلا بموافقة شخص آخر مسئول.

---

[1] سامح رفعت أبو حجر، إيمان أحمد محمد رويحة ،نفس المرجع السابق ، ص : 18

[2] بغدود راضية ،صبايحي نوال ، إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم ، مداخلة بعنوان "دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية" جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة ، ص : 7

-إعطاء تعليمات صريحة ، بأن يقوم كل موظف بالتوقيع على المستندات كإثبات ، لما قام به من عمل.

2-إجراءات محاسبية وتضم النواحي التالية

- إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها، لأن هذا يقلل من فرص الغش والاحتيال، ويساعد إدارة المشروع في الحصول على ما تريده من معلومات بسرعة[1].
- إصدار التعليمات بعدم إثبات أي مستند ، ما لم يكن معتمدا لدى الموظفين المسئولين، ومرفق معه الوثائق الأخرى المؤيدة.
- عدم إشراك موظف في مراجعة عمل قام به، بل يجب أن يراجعه موظف آخر.
- إجراء مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج، وبين الأرصدة في الدفاتر والسجلات كما في حالة البنوك والموردين ومصادقات العملاء ... الخ أي مطابقة الأصول الموجودة مع سجلات هذه الأصول خلال فترة مالية محددة.ة
- استعمال الحاسوب في معالجة المعلومات بهدف دقة المعلومات وسرعة معالجتها
- القيام بجرد دوري مفاجئ، للنقدية والبضاعة والاستثمارات ، ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية

الإجراءات العامة.

- وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر.
- التأمين على ممتلكات المشروع ضد جميع الأخطار
- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة، فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشروع، كتوقيع الشيكات

[1] خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق ، نفس المرجع السابق ، ص: 140

الشكل رقم(1ـ 2): نظام الرقابة الداخلية

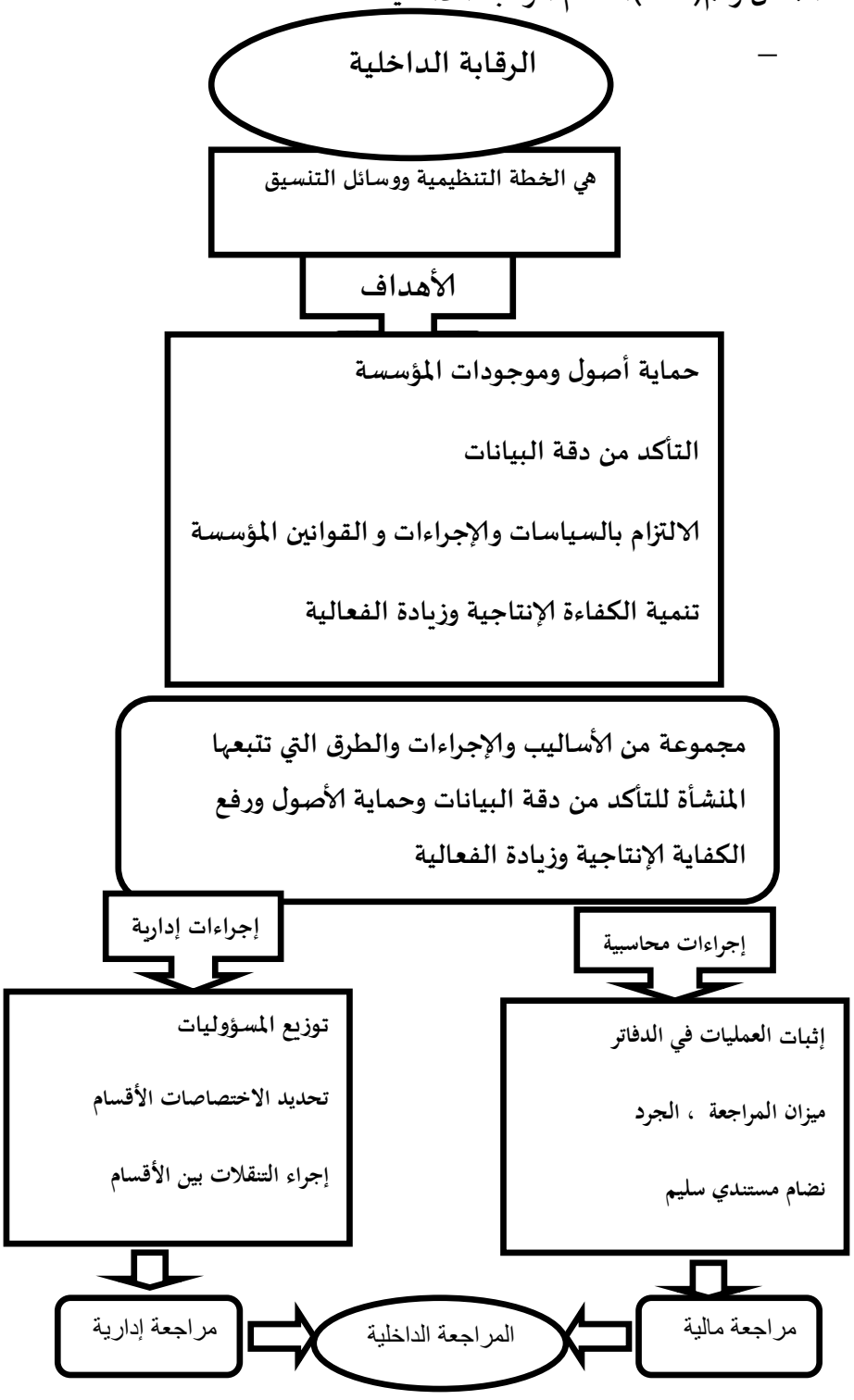

المصدر:من إعداد الطالبة مع الاعتماد على هادي التميمي ،مدخل إلى التدقيق ، نفس المرجع السابق ،ص : 68

خلاصة

تعتبر المراجعة الداخلية جزء من نضام الرقابة الداخلية ينشأ داخل المؤسسة لمساعدة الإدارة وفي جميع مستوياتها في الإيفاء بالتزاماتها وكفاءتها وذلك من خلال التحليل ، التقييم ، الاستشارات ، الدراسات والاقتراحات واختبار مدى الالتزام بالإجراءات وتقيمها ومراقبتها ويعتبر التدقيق الداخلي بمثابة صمام الأمان للإدارة العليا للتأكد من أن السياسات والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة قد تم تطبيقها بصورة صحيحة وذلك نضرا لاستقلاليته عن الإدارة التنفيذية وارتباطه بأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي أو مع لجنة التدقيق .

ونستخلص أن للمراجع الداخلي عدة أنشطة من أبرزها: مراجعة وتقييم ملائمة وتطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية، وتحديد مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة، وتحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول ومدى الحماية والأمان لتلك الأصول بصفة عامة، وتحديد درجة الاعتماد على البيانات المحاسبية وغيرها من البيانات المستخرجة من سجلات المنظمة، وتحديد كيفية الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة.

تمهيد

تعتبر المعلومة في الوقت الحاضر ثروة مهمة حيث أصبحت من المدخلات الإستراتيجية للمؤسسة والتي على أساسها تتخذ العديد من القرارات الإستراتيجية للمؤسسة إذ أن التحكم والاستغلال الأمثل لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستقرار وتطور المؤسسة و لكي تؤدي المعلومة الدور الاقتصادي المنوط بها يجب أن تكون ذات جودة عالية وهذا لن يتم إلى من خلال نظام معلوماتي محاسبي حديث ومتطور ومبني على المعايير المحاسبية الدولية.

ويعتبر النظام المعلومات المحاسبي جزء من النظام الكلي للمعلومات ويلعب هذا النظام دورا هاما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية أو أصحاب القرار بمعلومات صحيحة وجاهزة وفي الوقت المناسب ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم المالية.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل :

المبحث الأول :مدخل إلى المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: جودة المعلومة المحاسبية

المبحث الثالث : المراجعة الداخلية وأثرها على جودة المعلومة المحاسبية

المبحث الأول :مدخل إلى المعلومة المحاسبية

المطلب الأول :تعريف البيانات و المعلومة المحاسبية

أولا : تعريف البيانات

هي حقائق خام غير مترابطة وتكون على شكل إشارات ورموز أو ملاحظات التي تقوم بتمثيل الحقائق بشكل ملائم يساعد على إيصالها وعالجتها يدويا أو باستخدام أجهزة (الحاسوب) لتتحول إلى نتائج [1] وتعرف أيضا على أنها حقائق مجردة ليس لها معنى أو دلالة في ذاتها أي أنها إذا تركت على حالتها فلن تضيف شيئا لمعرفة مستخدميها مما يؤثر في سلوكهم في اتخاذ القرارات [2]

ويمكن القول بأن البيانات هي المادة الخام التي يتم معالجتها في النظام المعلومات المحاسبي بهدف استخراج المعلومات وتعبر البيانات عن حقائق وإشارات أولية غير مبوبة وغير منظمة وهي ذات دلالة تاريخية ليس لها أثر في اتخاذ القرارات [3]

ثانيا: تعريف المعلومات المحاسبية

إن المعلومة المحاسبية عدة تعريفات كغيرها من المعلومات ومن أهمها :

المعلومة المحاسبية هي تلك المعلومة ذات مصادر مختلفة ، وهي التي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا في عملية ووصفا لمعالجتها واخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرار.[4]

وقد عرفت المعلومات المحاسبية بأنها ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي تم تغذيته بالبيانات وتسجيلها لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للمؤسسة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف .فعالية المؤسسة على مدى توفر هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط ولتوجيه والرقابة[5]

---

[1] صباح رحيمة محسن ، عبد الفتاح ابراهيم زريبة فتحي ، نظم المعلومات المالية وبناء قواعد بياناتها في عملية اتخاذ القرار، مؤسسة الوراق للنشر عمان ، 2014 ، ص : 25

[2] بلقاسم تويزة ، رشيد هولي ، جودة المعلومة المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبة الدولية ومحددات استخدامها في عملية اتخاذ القرار، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدوليةIAS-IFRS ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ، الجزائر ، 13 / 14 جانفي 2013 ،ص 3

3بن فرج زوينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية والنظرية وتحديات التطبيق ، شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2013/ 2014 ص :29

[4] نمر محمد الخطيب ، صديقي فؤاد ، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية ، ملتقى دولي حول الإصلاح المحاسبي ، ورقلة ، الجزائر ، ص : 153

[5] زياني عبد الحق ، مجدوب خيرة ، جودة المعلومات المحاسبية في ضل تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدوليةIAS-IFRS ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ، الجزائر، 13 / 14 جانفي 2013 ، ص : 5

وفي الأخير تعرف المعلومات على أنها بيانات تمت معالجتها من خلال تصنيفها، وتحليلها و تنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها و الاستفادة منها حين أصبحت ذات معنى لذلك فإن البيانات قبل معالجتها قد لا تكون صالحة ومفيدة لاتخاذ القرار، فالمعلومات هي البيانات التي خضعت للمعالجة .

ثالثا :أنواع المعلومة المحاسبية:

من حيث دلالتها:

معلومة تاريخية :تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي حدثت نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة لتحديد وقياس نتيجة النشاط من ربح أو خسارة في السنة المالية أي هي المعلومات المتعلقة بالأحداث والعمليات في الزمن الماضي كالقوائم المالية.[1]

معلومة الحالية:وهي المعلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمؤسسة وتتميز بأنها : تتعلق بالنشاط الجاري فقط.

يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة.

يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.

معلومة مستقبلية: يتم إعدادها للتنبؤ بالمستقبل من أجل اتخاذ القرارات السليمة وتتمثل في الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية.

من حيث مصادرها:[2]

معلومات داخلية: وتتمثل في المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة مثل رقم الأعمال وكمية الإنتاج.

معلومات خارجية: وهي المعلومات التي تأتي من المحيط الخارجي للمؤسسة مثل معلومات حول الزبائن المنافسين.

من حيث الإلزامية القانونية:

معلومات إجبارية: حيث أن القانون يجبر المؤسسات على مسك الدفاتر المحاسبية وإعداد القوائم المالية.

معلومات اختيارية : هذا النوع من المعلومات يعتبر ضروري للتسيير الجيد مثل التقارير التي ترفع للإدارة العليا.

[1] قاسم ابراهيم الحبيتي ، زايد يحيا القاسم، نظام المعلومات المحاسبية ، وحدة الحدباء للطباعة والنشر ، العراق ، 2003 ، ص : 27

[2] حسين بلعجوز ، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 2009، ص: 170

المطلب الثاني:الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية

قبل التعرف على مستخدمي المعلومات المحاسبية يجب معرفة الهدف من المعلومة المحاسبية

أهداف المعلومات المحاسبية

إن الهدف العام يتمثل في تسهيل اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع من قبل جهات المسؤولة عن اتخاذ القرار

ولها جملة من الأهداف :تساعد على اتخاذ القرارات المحتملة للاستثمار والإقراض ، تسمح بالسير الفعال للعمليات داخل المؤسسة من خلال مقابلة احتياجات التشغيل القانونية والإجراءية ، امداد المؤسسة بالمعلومات لإستخدامها في أغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرار وهي كذلك وسيلة اتصال بين أجزاء النظام [1]

وحسب الجمعية المحاسبية الأمريكيةA .A.A :يحدد أهدافا أساسية وأخرى فرعية الهدف الأساسي :

تزويد أصحاب اتخاذ القرار بمعلومات صالحة تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل ،

الأهداف الفرعية : تكمن في ضرورة توفير بيانات صالحة للاستخدام في القرارات المتعلقة بالمجالات التالية : التغير في المركز المالي ، الموارد الاقتصادية ، السلوك المالي ، النتيجة وعناصرها ، الموارد المالية، الحكم على أداء الإدارة ....الخ

وحسب لجنة معايير المحاسبة الدولية تشير إلى أن الهدف من القوائم المالية هو توفير معلومات حول المركز المالي وعرضها بطريقة تجعل هذه المعلومات صالحة للاستخدام في اتخاذ القرارات ذات الطبيعة الإقتصادية من قبل سلسلة واسعة من المستخدمين

يمكن تقسيم مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى نوعين هما:

الأطراف الخارجية :

المستثمرون:

هم أول مستخدمي المعلومات المالية، فهم يهتمون بالمخاطرة المرتبطة باستثماراتهم والربحية المتحققة منها فهم يبحثون على المعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا عليه شراء أو بيع الأسهم وحصة السهم من الربحية واتجاهاتها المستقبلية،المقارنة بين نتائج الفترات المالية وتوضيح أسباب الاختلاف بالإضافة إلى أن المساهمين يهتمون بتقييم قدرة المؤسسة على تسديد الأرباح .

[1] بلقاسم تويزة ، رشيد هولي ، نفس المرجع السبق،ص : 5

المقرضون:

يهتمون بالدرجة الأولى بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاههم وفي توفير السيولة النقدية ،ومصادر الحصول على الأموال فالمقرضون ما يهمهم هو المعلومات التي تتيح لهم أن يقرروا ما إذا كانوا سيحصلون على ما قدموه من قروض ، وعلى الفوائد المستحقة عليها في مواعيدها [1].

الموردون:

يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة هام ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمؤسسة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين، إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المؤسسة كعميل رئيسي هام (المدى الطويل.)

العملاء:

يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة ووضعية الشركة المستقبلي في عملية إنتاج وبيع السلع، خصوصا عندما يكون الارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها .

الجهات الحكومية:

تهتم هذه الفئة بالمعلومات التي تساعدهم في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين مثل قانون الشركة كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب

المدققين : يعتبر المدقق وكيل المساهمين فكل الأطراف تعتمد على تقريره الذي يقوم بدوره بمراجعة هذه القوائم المالية ويبدي رأيه الفني المحايد حول صحة المعلومات الموجودة في القوائم المالية ويقدم النصح والإرشاد للإدارة والملاك[2]

النقابات العمالية تشمل هذه الفئة كل من العاملين والنقابات والاتحادات المهنية التي تمثلهم والذين يقومون تجميع المعلومات اللازمة للاطمئنان على مستقبل المؤسسة التي يعملون بها

المحللين الماليين : المستثمرين الذين يمثلون عملائهم، فإن أي خلل في القوائم والإيضاحات ينعكس على صحة التحليل وبتالي على قرارات العملاء في البيع والشراء، ويرى البعض أن القائم بالتحليل المالي يعتمد أساسا على القوائم المالية بإجراء المقارنات واستخراج نسب التحليل للمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة.

الأسواق المالية :يعتبر النظام المعلومات المحاسبي من أهم المصادر للمعلومات الاقتصادية في سوق الأوراق المالية فالمعلومات المحاسبية يتم الاعتماد عليها في تقييم الأوراق المالية وتقييم المخاطر

[1] غضبان حسام الدين ، الياس عقال ، نفس المرجع السابق ، ص : 7

[2] سامر قنطقجي ، لغة الإفصاح المالي والمحاسبي ، دار أبى الفداء للنشر والتوزيع ، سوريا ، 2012 ، ص : 17

المرتبطة بها وكذلك تقييم البدائل المختلفة لعملية البيع والشراء في السوق حيث تساعد المستثمرين في معرفة كافة النشاطات الاقتصادية والعمليات التي قامت بها الشركات[1]

الإدارة العليا : ويقصد بها مجلس الإدارة والمدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة للشركة حيث أن الإدارة الشركة مسؤولة عن أداء الشركة اتجاه المالكين وتستخدم المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة نشاط الشركة.[2]

الموظفين : يحتاج الموظفون إلى معلومات لمتابعة أعمال الشركة ومعرفة مدى استقرار وظائفهم وكذلك مدى ملائمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع النتائج المحققة في الشركة من أجل تقييم السياسات الإدارية والتمويلية ومعرفة مدى قوة المركز المالي للمؤسسة .

المطلب الثالث : ماهية نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم نظام فرعي لنظم المعلومات الإدارية يهدف إلى توفير معلومات مالية مفيدة وملائمة لجهات متعددة للمساهمة في اتخاذ القرارات

أولا : تعريف نظام المعلومات المحاسبي

يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه الجزء الأساسي والهام من نظم المعلومات الإدارية داخل المؤسسة في مجال الأعمال، إذ يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية والمحاسبية من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها .إلى معلومات مالية ومحاسبية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة [3].

ويمكن تعريفه أيضا بأنه" النظام الذي ينضم المعلومة المالية حيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة"[4]

ويعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات للأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية ،الدائنين والمستثمرين) و إدارة المؤسسة[5].

---

[1] مفتاح صالح ، معارفي فريدة ، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية ، مجلة الباحث ، العدد7 ، بسكرة ، الجزائر ،2010 ، ص : 184

[2] بندي عبد السلام ، زياني عبد الحق ، مجدوب خيرة ، نفس المرجع السابق ، ص :8

[3] أحمد سلامة سليمان الجويفل ، دور نضم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص : 11

[4] قورين حاج قويدر ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ضل تكنولوجيا المعلومات ، مجلة الباحث ، جامعة شلف ، الجزائر ، العدد10 ، 2012 ، ص : 271

[5] بن فرج زوينة ، نفس المرجع السابق، ص: 10

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل لنظام المعلومات المحاسبي:

هو ذلك النظام الفرعي من نظام المعلومات الإدارية الذي يهتم بجمع، معالجة، تخزين وإيصال المعلومات ذات الطبيعة المحاسبية والمالية إلى الأطراف المستخدمين لها داخل وخارج المؤسسة، حيث يمتد إلى كل نشاط المؤسسة فهو يشبه القلب النابض الذي يضخ المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، كما يضخ المعلومات للأطراف الخارجية من خلال القوائم المالية التي تعد من المخرجات النهائية لهذا النظام.

مقومات النظام المعلومات المحاسبي

المجموعة المستندية: تعتبر المستندات من أهم مدخلات النظام المحاسبي ، وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات التي قامت بها المؤسسة وتعتبر أداه هامة لنظام المحاسبي وسلامتها تعني سلامة المراحل الأخرى في النظام وهناك مجموعة من القيود التي يجب مراعاتها مثل مراعاة البساطة والوضوح ،استخدام عدة صور من نفس المستند ،منع الازدواج في جمع البيانات وتسجيل العمليات.[1]

المجموعة الدفترية:وتتمثل في كافة الدفاتر التي تم مسكها في الوحدة الإقتصادية حيث تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ جميع البيانات المعبرة عن الأحداث الإقتصادية ومعالجتها من خلال عملية التسجيل التبويب والتحليل . [2]

الدليل المحاسبي: تسعى العديد من المنظمات والهيئات في كل بلد إلى البحث وتطوير دليل موحد للحسابات من أجل الحصول على لغة محاسبية مفهومة ومتجانسة ومتداولة بين جمهور المحاسبين لتسهيل التفاهم وتعاون فيما بينهم وتكون مناسبة لنظام المعلومات المحاسبي وتساير التطورات الحاصلة

ويعرف الدليل المحاسبي على أنه عملية اختيار وتحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية التي تتم بالوحدة المحاسبية وتجميعها وتبويبها قي مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة ثم وضعها في إطار عام وإعطاءها رموزا أو أرقاما مميزة لكل منها [3]

الوسائل الآلية :يتم تحويل البيانات إلى معلومات جاهزة عن طريق إدخال الحاسوب وقد شاع استخدامه بصورة كبيرة نظرا لقدرته على معالجة البيانات والمعلومات بدقة كبيرة وسرعة فائقة الأمر

[1] عبد الإله نعمة جعفر ، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص : 45

[2] حمد الحسن أكرم معبد الغني القاضي ، أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ،العراق ، 2016 ، ص : 26

[3] أحمد لعماري ، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة ، نوفمبر 2001 ، ص : 61

الذي يساعد في اتخاذ مختلف القرارات بناءا على معلومات جاهزة وفي وقت قصير حسب الشكل المطلوب والتفصيل المرغوب وبدقة كبيرة وفي الوقت المناسب[1]

التقارير والقوائم المالية : وهي ناتج العمل المحاسبي وخلاصة لكل ما قامت به من عمليات التي تقدم لمختلف الجهات المباشرة والغير مباشرة التي يمكن أن يعتمد عليها في اتخاذ القرار سواء كانت تلك الجهات داخل الوحدة أو من خارجها.

ثانيا :خصائص نظام المعلومات المحاسبي الفعال:

حتى يكون نظام المعلومات المحاسبي كفؤا وفعالا يجب أن يتميز بمجموعة من الخصائص منها[2] :

يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها معلومات محاسبية.

- أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار البدائل المتوفرة للإدارة.[3]
- يجب أن يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية
- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية .
- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المؤسسة المستقبلية.
- أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.
- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره لكي يتلائم مع التغيرات الطارئة في المؤسسة وأن يواكب مختلف التحديثات التي أجرتها اللجان الدولية للمحاسبة.
- تبني مختلف التقنيات الحديثة من تكنولوجيات وبرمجيات ومعدات .
- التحاق لقائمين على نظام المعلومات المحاسبي لدورات تدريبية أو وحدات التعليم المستمر.

[1] مرجع نفسه ، ص : 61

[2] بوركاب مصطفى ، لافي إبراهيم ، نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة القوائم المالية ،مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة ، 2014 /2015 ، ص :16

[3] بن فرج زوينة ، نفس المرجع السابق ، ص :13

ثالثا : أثر تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبي

من المعروف أن استخدام الحاسوب في النظام المعلومات المحاسبي ذلل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدا وبدقة عالية ومكن الشركات من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء[1]

حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات ركيزة أساسية لنظام المعلومات المحاسبية حيث إنها تؤثر في تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية عن طريق التغيير في المحاسبة كي يضيف قيمة إلى الوحدة الاقتصادية من خلال :

1 -كسر حاجز الوقت : حيث أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في توصيل المعلومة لمستخدميها قد وفر كثيرا من الوقت عن كل أشكال توصيل والحصول علي المعلومات، و هذا ما يودي بالضرورة إلى تقليص التكاليف باعتبار أن الوقت عبارة تكلفة بالنسبة للمؤسسة. [2]

2 -كسر الحواجز الجغرافية : حيث أصبح العالم كله مجا لا واحدًا متسعًا أمام الأعمال المحاسبية حيث تمكن شبكات الاتصال عن بعد من الاتصال بمعظم الأفراد في المكان في العالم مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الاتصال وتكاليف الإشهار وغيرها.

3 -كسر حواجز التكلفة : حيث عملت شبكات الاتصال على تقليل تكاليف تشغيل وإدارة الأعمال سواء بالاستعانة بشبكات اتصال داخلية تسهل من أداء الأنشطة الإدارية المختلفة وتقلل من تكاليف تشغيلها أو شبكات اتصال عن بعد في مناطق الأعمال المختلفة وبذلك يمكن تخفيض تكاليف الإنتاج المخزون، التوزيع، التسويق، تكلفة النفاذ للأسواق، فتح أسواق جديدة.

4 -كسر الحواجز الروتينية أو الهيكلية : وذلك بتسهيل الاتصال بالعملاء والموردين وسهولة تداول واتخاذ القرارات بكافة أشكالها فيما بين الفروع المختلفة للمنظمة الواحدة، كذلك عملت على دعم الابتكارات في مجال تداول الخدمات والنفاذ إلي الأسواق.

5 -المساهمة في إعادة تصميم العديد من مراحل الأعمال : حيث تساهم تكنولوجيا المعلومات في إعادة تصميم العديد من مراحل وخطوات العمل لخلق تحسينات في التكاليف، الجودة، مستوى أداء الخدمة، مما يؤدي للحصول علي أكبر حصة سوقية ممكنة وخلق ميزة تنافسية قوية

[1] أحمد أسامة سليمان الجويقل ، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية ، مذكرة ماجستير ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، 2011 ، ص : 15

[2] قورين حاج قويدر، نفس المرجع السابق، ص : 277

شكل رقم (2 . 3) : النظام المعلومات المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية

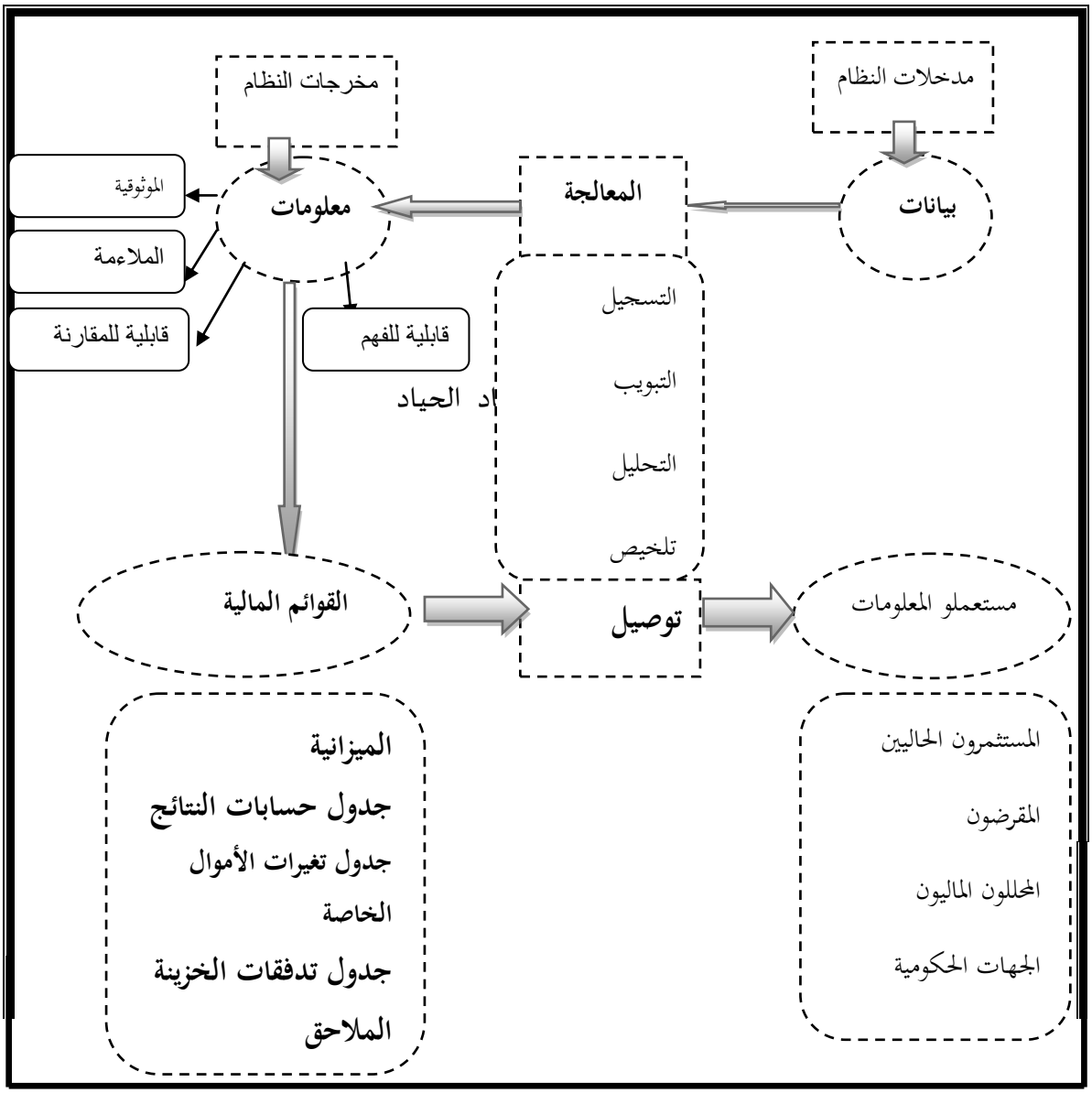

المصدر:بن فرج زوينة ، نفس المرجع السابق، ص : 12

ثالثا :مراحل النظام المعلومات المحاسبي :

يظهر أثر نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من خلال المراحل التي يشهدها، وهذا ما سيتم عرضه في هذا المبحث المتكون من ثلاث مطالب رئيسية كالأتي:

المدخلات

تعد البيانات التي تتولد عن الأحداث المالية التي تقوم بها المؤسسة بمثابة مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي، أي أنها المادة الخام التي تجري عليها عمليات المعالجة، وهي عبارة عن المستندات و الوثائق الشراء والبيع

المعالجة

تتضمن المعالجة مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها تحويل البيانات المعبرة عن الأحداث الاقتصادية إلى مخرجات، وتعد المعلومات الناتجة عن عمليات المعالجة نافعة ومفيدة في عملية القوائم المالية، وتتكون عمليات المعالجة من عمليات فرعية تتمثل في :التحليل، التسجيل، التبويب، التلخيص ، التلخيص وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات المحاسبية المتتابعة حتى يتم إنتاج معلومة محاسبية مفيدة وهي :

1. التسجيل في دفتر اليومية
2. ترحيل إلى دفتر الأستاذ
3. ترصيد الحسابات في ميزان المراجعة

حيث يمكن تقسيم هذه المراحل في الشكل التالي:

الشكل رقم (2 . 4): أعمال الدورة المحاسبية

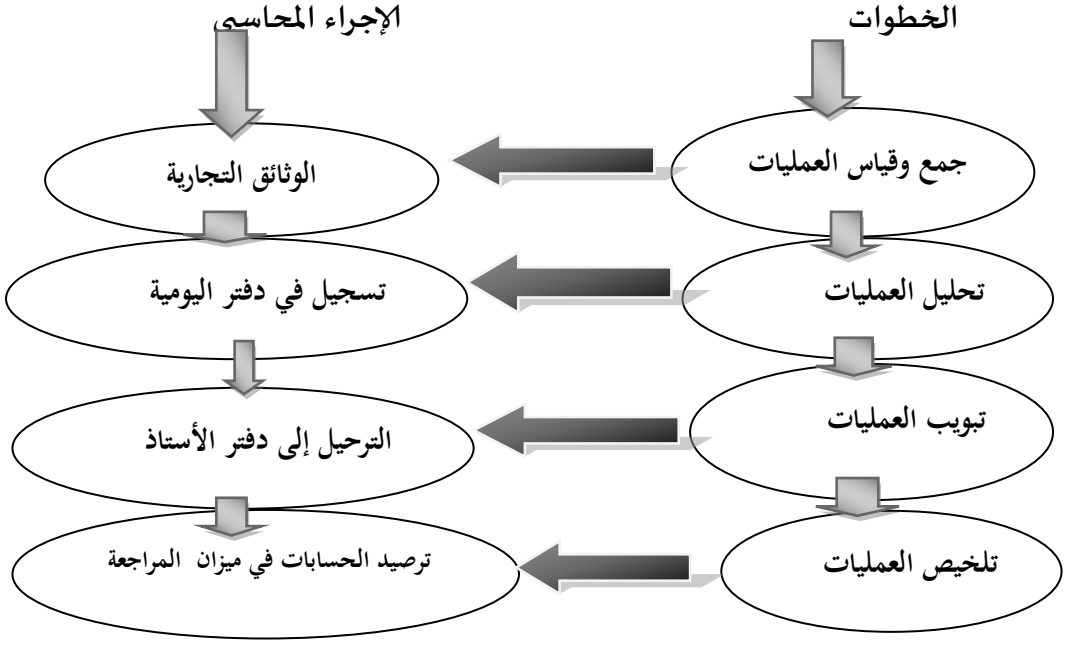

المصدر:من إعداد الطالبة

المخرجات :تتمثل المخرجات في التقارير والقوائم المالية التي يقوم نظام المعلومات المحاسبي بإنتاجها والتي تحتوي على معلومات المحاسبية الملائمة تكون موجهة لأطراف خارجية لمساعدتهم في اتخاذ قرارات سليمة تخص علاقاتهم بالمؤسسة، سواء كانوا مستثمرين أو موردين أو أطراف داخلية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الإدارية، والقيام بالتخطيط والرقابة وتقييم كفاءة الأداء .[1]

الشكل رقم (2 . 5):عناصر نظام المعلومات المحاسبي

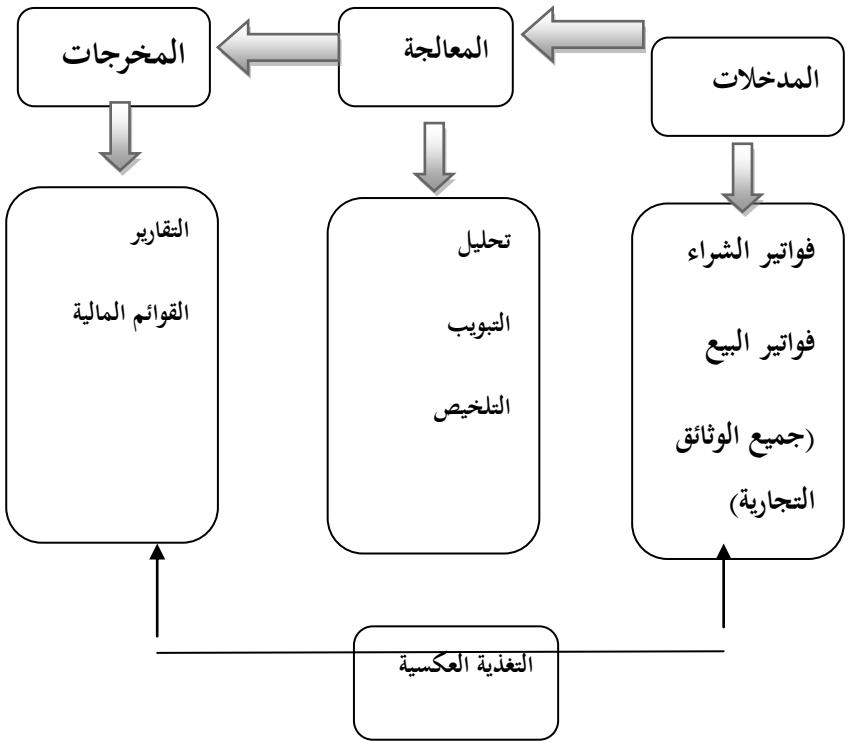

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بن فرج زوينة ، نفس المرجع السابق ، ص 26

المطلب الرابع:دور التقارير والقوائم المالية وعلاقتها بالنظام المعلومات المحاسبي

حيث تعد القوائم المالية المنتج النهائي لنظام المحاسبي فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة خلال الفترة المالية بهدف مراجعة الاحتياجات المعلوماتية لأصحاب القرار لذا فإن كل الوحدات الخاضعة للقانون التجاري مجبرة على إعداد قوائم مالية ختامية كل نهاية السنة بحيث توضح المقر الاجتماعي للشركة وطبيعة القوائم المالية بالإضافة إلى تاريخ إقفال الحسابات والعملة المستعملة.

[1] محمود أحمد إبراهيم ، المحاسبة المالية ، دار الثقافة للنشر ، عمان ، 1997، ص 11

وتعتبر القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات من حيث الوفاء باحتياجات الفئات المختلفة وذلك للأسباب التالية:[1]

ـ لها درجة عالية من المصداقية والتي مصدرها الخضوع للمراجعة والتدقيق من قبل مراجع خارجي مستقل حول صدق وسلامة المعلومات الواردة في القوائم المالية مما يؤهلها لكسب درجة الثقة في إمكانية الاعتماد عليها وتخفيض التعارض القائم بين المساهمين والمقرضين والمساهمين .

ـ انخفاض تكلفة الحصول على المعلومة المحاسبية الموجودة في القواؤم المالية مقارنة بمصادر المعلومات الأخرى.

ـ تتوافق مع احتياجات طالبي المعلومات لارتباطها المباشر مع التغيرات المتعلقة بمسألة قيد اتخاذ القرار.

وتولي المؤسسات اهتماما كبيرا بإعداد وعرض هذه القوائم وسنعرج فيما يلي إلى التعريفات والمفاهيم حول القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي :

1ـ الميزانية: هي عبارة عن قائمة مالية ختامية تظهر بصورة مفصلة العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة والمتمثلة في الأصول والخصوم والأموال الخاصة.

وتعتبر الميزانية المرآة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة كما توفر معلومات مفيدة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة، لتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير، تظهر أثر نتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية

جدول حسابات النتائج : هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من طرف الكيان خلال السنة المالية يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربح أو خسارة .حيث يمكن إعداد جدول حساب النتائج حسب طبيعته وذلك بالاعتماد على مدونة حسابات الأعباء والمتوجات حسب طبيعتها وهذا ما يمثل الطريقة التفضيلية لإعداد جدول حساب النتائج.

كما للمؤسسة إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق باستعماله لمدونة الحسابات حسب الوظيفة وهو ما يمثل الطريقة البديلة المكملة لإعداد حسابات النتائج[2].

---

[1] بلقاسم تويزة ، رشيد هولي ، نفس المرجع السابق، ص : 4

[2] رفيق بوشوندة ، محمد حبيب مرحوم ، السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي ، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدولية IAS-IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، جزائر، 14/13 جانفي 2013 ، ص : 11

جدول تغيرات الأموال الخاصة : يشكل تحليلا لكل التحركات التي أثرت في كل عنصر من عناصر الأموال الخاصة خلال السنة المالية والهدف منه تحليل الحركات متعلقة بكل بند من بنود الأموال الخاصة من خلال :

التعرف على مقدار الأموال الخاصة وعناصرها وأي تفصيلات أخرى عنها .

التعرف على التغيرات التي تحدث للأموال الخاصة خلال الفترة .

التعرف على عناصر الأعباء و المنتوجات التي تم الاعتراف بها مباشرة في الأموال الخاصة .

ولقد حدد النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الأول لعرض القوائم المالية المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول[1]:

- النتيجة الصافية للنشاط
- مكافئات رأس المال (توزيع الحصص)
- عمليات على رأس المال (زيادة ، نقصان ، استرجاع)
- النواتج والأعباء المسجلة مباشرة في رأس المال

جدول تدفقات الخزينة : هو وسيلة لتقييم وتوفير معلومات عن تدفقات الخزينة وقدرة المؤسسة على إدارة الخزينة والقيم المكافئة لها وتنقسم هذه التدفقات إلى تشغيلية متأتية من الأنشطة التشغيلية الغير مرتبطة بالاستثمار والتمويل واستثمارية الناتجة عن امتلاك أو خروج أصل طويل الأجل و توظيفات أخرى لا تدخل ضمن الخزينة ومالية تتولد من تعديل حجم وهيكل الأموال الخاصة والقروض ويتم عرض جدول التدفقات النقدية بطريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة كما نص عليه المعيار الدولي رقم 7 في طريقة إعداد التدفقات النقدية [2]

الملاحق :يعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وذلك لما يتضمنه من توضيحات حيث يجب أن يشمل الملحق على معلومات ذات أهمية بالغة ومفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية ومن بين هذه المعلومات:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية مثل طريقة حساب الإهتلاكات

[1] مرجع نفسه ، ص : 12

[2] بوضياف صفاء ، مستجدات النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع المعايير المحاسبة الدولية IAS –IFRS ، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدولية IAS-IFRS جامعة عبد الحميد بن باديس ،ستغانم ، جزائر، 14/13 جانفي 2013 ، ص:11

- بيان الأخطاء الهامة التي تم تصحيحها خلال السنة المالية، طبيعتها، تأثيرها على حسابات السنة المالية، طريقة الإدراج في الحسابات، إعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية.
- مكملات إعلام ضرورية لفهم أفضل للميزانية وحسابات النتائج ،وجدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة
- المعلومات التي تخص شركات الأم والفروع والمعاملات التي تمت مع هذه المؤسسة أو مسيريها أي تحديد العلاقات ، المبدلات ، حجم مبالغ المبدلات هذه الأخيرة وسياسة التسعير بين الوحدات

المبحث الثاني : جودة المعلومات المحاسبية

يحتاج مستعملو المعلومات المحاسبية إلى اتخاذ قرارات على أساس نظام معلومات محاسبي يقدم معلومات صحيحة وصادقة وواقعية وفي الوقت المناسب وبغض النظر عن طبيعة المعلومات أو الغاية منها أو طبيعة المستخدمين فإنه يجب أن تكون لهذه المعلومات خصائص نوعية تسهل عملية تفسير واستخدام هذه المعلومات المحاسبية

المطلب الأول :مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

تحدد مفاهيم جودة المعلومات عن تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبيةوتؤدي هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد القوائم المالية ، ويمكن القول بأن المعلومة ذات جودة إذا تم التحقيق من وراءها المنفعة المرجوة من خلال تلبيتها لحاجات مستعمليها[1]

وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها[2]

وفي الأخير يمكن القول بأن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ومدى توافق المعلومة مع احتياجات المستخدم والحصول عليها وقت طلبها دون تأخير وذلك من خلال إعدادها بدقة ومجردة من الأخطاء وتكون قادرة على تحقيق الأهداف المسطرة لأجلها

---

[1] عبد الرحمان بورعدة ، القيمة العادلة وملائمة المعلومة المحاسبية في القياس والإفصاح ، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدولية IAS-IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، جزائر، 14/13 جانفي 2013، ص : 2

[2] صبايحي نوال ، "أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في جودة المعلومة المحاسبية " ، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية ، جامعة الوادي ، الجزائر، ص : 8

ولكن قبل التطرق لمعرفة الخصائص المتعلقة بالمعلومة المحاسبية يجب التطرق لصفات متخذ القرار وذلك لأن مستخدمي المعلومات المحاسبية هم في الغالب متخذو ا القرارات من حيث أنهم يعتمدون على المعلومات المحاسبية في مساعدتهم في اتخاذ القرارات المختلفة، ولكي يكون الحكم عادلاً على المعلومات المحاسبية فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتصف بها متخذ القرار الذي يقوم باستخدام المعلومات المحاسبية ومن هذه الصفات

القابلية للفهم Intilligibité:

يجب أن تكون المعلومة المحاسبية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين ويفترض أن يكون للمستخدمين مستوى معقول من المعرفة في مجال الأعمال والنشاطات الإقتصادية والمحاسبة وأن تكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية[1]

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

الخصائص النوعية هي الصفات التي تجعل المعلومة المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية وتجعل هذه الأخيرة ذات جودة عالية

أهم الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB هي :

أولا : الخصائص النوعية الأساسية

الملائمة: Pertinence

وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومة المحاسبية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم إتخاذه ،أي أن تكون مفيدة لحاجات متخذي القرارات.

وأيضا المعلومة تكون ملائمة إذا عملت على تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذي القرارات. [2]

وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر في سلوك متخذ القرارات الاقتصادية لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية .[3]

ولكي تكون المعلومة ملائمة يجب أن تتوفر على الخصائص التالية:

القدرة على التنبؤ بالمستقبل :أي قدرة هذه المعلومة على التنبؤ بالمستقبل وتمكين المستخدم من تكوين توقعات من النتائج المستقبلية وتحسين إمكانياته وقدراته في هذا المجال.

---

[1] فداوي أمينة ، إدارة الأرباح كأثر حاسم لتبني المعايير المحاسبة الدولية ، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدولية IAS-IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، جزائر ، 14/13 جانفي 2013 ، ص :13

[2] ابراهيم الجزراوي ، عامر الجنابي ، أساسيات نضم المعلومات المحاسبية ، دار يازوربي للنشر ، الأردن ، ص : 15

[3] صبايحي نوال ، نفس المرجع السابق، ص : 11

التوقيت المناسب : وهي حصول متخذ القرار على معلومات في الوقت المناسب ليتمكن متخذ القرار باستعمالها في الوقت المحدد إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبير في التأثير على قراراتهم المتنوعة وكلما زاد التأخير تتأكد من أن المعلومة غير صحيحة.[1]

التغذية العكسية:قدرة على التغيير أو تصحيح توقعات الحالية أو المستقبلية للمستثمر وتساعده على تقييم مدى صحة توقعاته المستقبلية. وهذا ما يساعد متخذ القرار على الاستمرار فيه أو تصحيحه

2 ـ **الموثوقية La fiabilité :**

لكي تكون المعلومة موثوقة يجب أن تكون خالية من الأخطاء والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمون . وهي خاصية تتعلق بأمانة المعلومة وإمكانية الاعتماد عليها حيث أنه من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعتمد عليها أكثر من الحسابات غير مدققة وحتى وإن كنت هذه الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة .[2]

وحتى تكون المعلومة موثوقة يجب أن تتميز بالخصائص التالية:

الصدق في التعبير:ويقصد بها مطابقة الأرقام والمعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية وأن تعبر بصدق عما تم حدوثه أي أن تكون المعلومة المحاسبية مطابقة للأحداث الفعلية.[3]

الحياد : يقصد بالحياد ألا تكون المعلومة المحاسبية متحيزة لمستخدم معين من مستخدمي القوائم المالية على حساب مستخدمين آخرين أي أن يكون الهدف من نشر المعلومات المحاسبية هو خدمة كافة الأطراف دون تحيز.[4]

القابلية للتحقق : ومعناه القدرة إلى الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومة

ومعناه أن تكون القوائم المالية قابلة للتحقق من قبل المحاسب أو من قبل شخص آخر فإذا وصلت هذه الأطراف الخارجية محاسبون أو مدققين خارجيين إلى نتائج مختلفة فهذا دليل على أن المعلومات الموجودة في القوائم المالية غير قابلة للتحقيق وبتالي لا يمكن الاعتماد عليها فهي لا تتمتع بخاصية الموثوقية .[5]

---

[1] فاطمة علي مصباح المجربي ، قدرة الشركات المدرجة سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ، شهادة ماجستير ، قسم المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، 2012/2011 ، ص : 27

[2] يوسف محمد الجربوع ، مجالات مساهمة المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية ، مجلة الجامعة الإسلامية ، العدد الثاني ، المجلد15 ، كلية التجارة، فلسطين ، يونيو 2007 ، ص : 509

[3] أمين السيد أحمد لطفي ، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ، دار الثقافة للنشر ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص : 53

[4] المرجع نفسه ، ص : 29

[5] قاسم إبراهيم الحبيتي ، زايد يحيا السقا ، نفس المرجع السابق ، ص : 37

ثانيا : الخصائص النوعية الثانوية:

1ـ الثبات

يقصد به الانتظام في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية في المؤسسة وعدم تغييرها من دورة إلى أخرى دون أن تكون قاعدة مطلقة أي تطبيق الوحدة المحاسبية نفس المعالجة المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى ولا يعني ذلك لا يمكن للوحدة المحاسبية تغيير الطريقة المحاسبية إذا كانت أفضل وفي حالة التغيير يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغير المحاسبي ومبررات إجراءه .[1]

2 ـ القابلية للمقارنة: comparabilité

يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان بمعنى أن يكون بالإمكان إجراء المقارنة بين[2]

معلومات محاسبية لعدة فترات لنفس المؤسسة، وبين معلومات محاسبية لعدة مؤسسات مماثلة.والهدف من هذه المقارنة هو تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية والتوصل إلى أخذ فكرة عن مسائل معينة من أجل ازدياد منفعتها بالنسبة للمستفيدين منها،ومن أهم ما تتضمنه هذه الخاصية هو ضرورة الإعلان عن السياسات المحاسبية المستخدمة وعلى أي تغير في تلك السياسات . إذ لإمكانية إجراء المقارنة يجب أن تكون نفس طرق التقييم ، التسجيل المحاسبي[3]

ومن أهم ما تتضمنه خاصية قابلية للمقارنة انه في حالة المؤسسة أقدمت على احداث تغيرات يجب عليها إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأية تغيرات في هذه السياسات وآثار هذه التغيرات [4]

---

[1] عبد الناصر محمد سيد الدرويش ، مبادئ المحاسبة المالية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص : 49

[2] أمين السيد أحمد لطفي ، نفس المرجع السابق ، ص : 55

[3] مغاري عبد الرحمان ، فكير سامية ، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تطوير محتوى الإعلامي للقوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزاؤرية في ضل التضام المحاسبي المالي، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدولية IAS-IFRS ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، جزائر، 14/13 جانفي 2013 ،ص : 5

[4] عوض الله جعفر الحسين أبو بكر ، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، مجلة العلوم والتقانة ، المجلد 12، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، نوفمبر 2012 ، ص : 118

الشكل رقم (2 ـ 6): خصائص المعلومات المحاسبيةحسبFASB

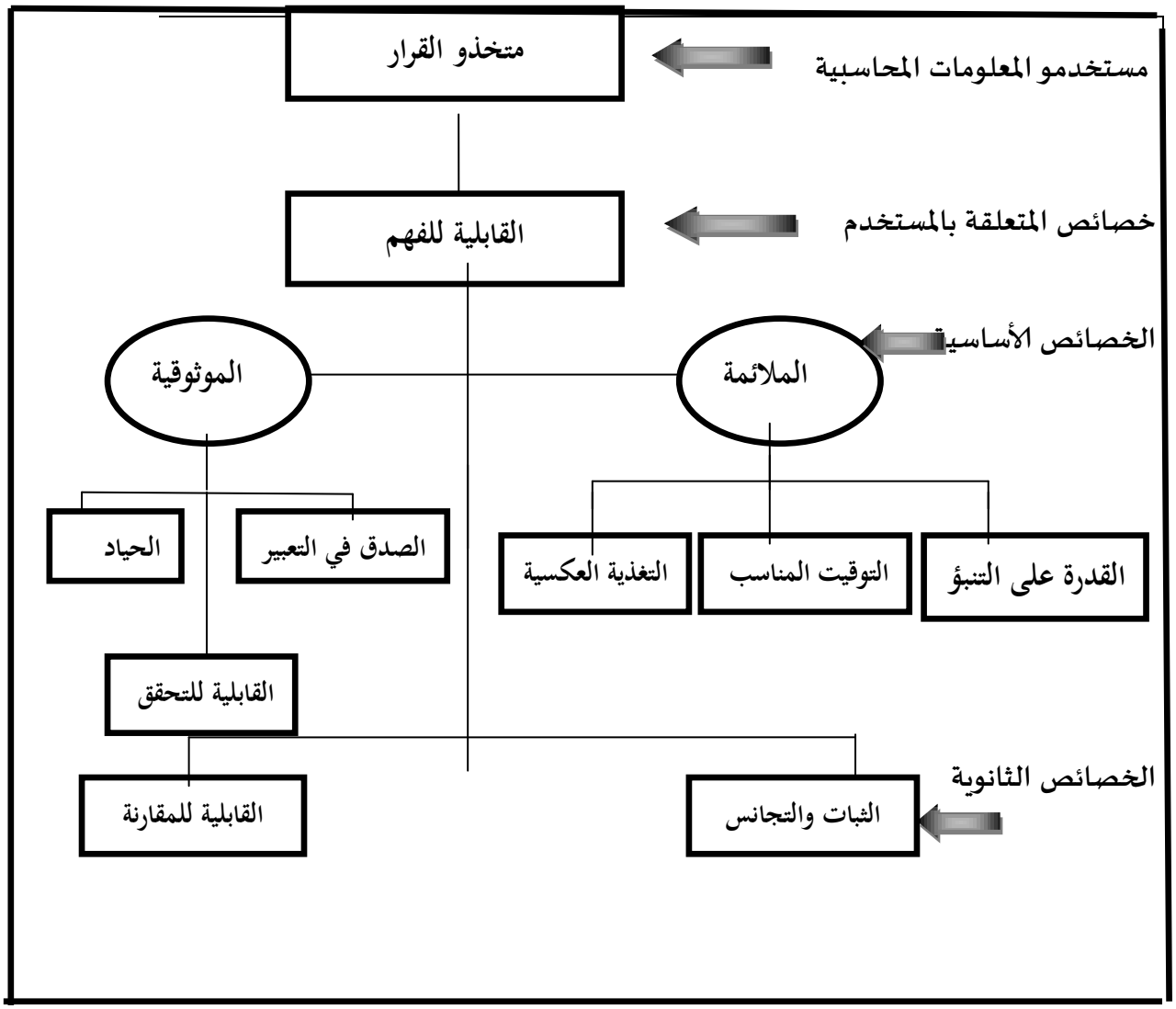

المصدر:سحار فيصل ، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014. 2015 ،ص : 14

المطلب الثالث :معايير تحقيق جودة المعلومة المحاسبية :

1 ـ معايير قانونية : تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة القوائم المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات.[1]

2 ـ معايير رقابية: يتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها تنفذ بفعالية وأن المعلومة تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة.[2]

3 ـ معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير محاسبية لضبط المعلومة ولتسهيل الشفافية والتفسير الملائم للقوائم المالية مما نتج عنه مفهوم مسائلة الإدارة من قبل الملاك للحفاظ على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد قوائم مالية تتميز بالصدق و الأمان .

4ـ معايير فنية : إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومة مما ينعكس على جودة القوائم المالية وتزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

---

[1] هوام جمعة ، لعشوري نوال ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، ص ص : 17 ، 18

[2] سحار فيصل ، نفس المرجع السابق، ص : 72

الشكل رقم (2 .7):معايير جودة المعلومة المحاسبية

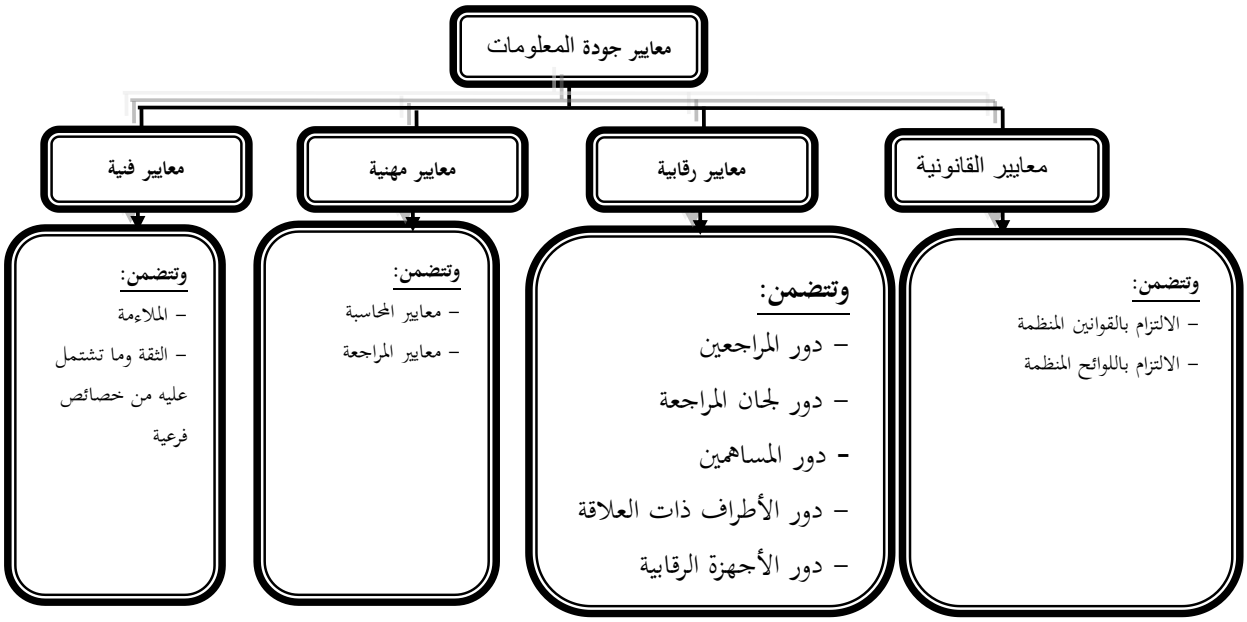

المصدر:صبايحي نوال ، مرجع سبق ذكره ، ص : 8

ثانيا :العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية

إضافة إلى المعايير السابقة هناك أيضا عوامل تؤثر على جودة المعلومة المحاسبية وسنحاول ذكر بعضها :

1ـ العوامل الإقتصادية :تختلف نوعية وجودة المعلومات المحاسبية من نظام لآخر ففي النظام الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذ يتم التركيز على توفير المعلومات مالية شفافة وتعبر بصدق عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة الإقتصادية لأنها تمثل العصب الرئيسي في السوق المالية بينما في النظام الاشتراكي يتم التركيز على المعلومة المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

العوامل القانونية : وتتمثل في مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها أي كل ما يتعلق بكيفية إعداد المعلومة المحاسبية وكيفية عرضها في القوائم المالية وذلك بإضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومة المحاسبية وهي المنضمات وقوانين الشركات والتشريعات القانونية ومقاييس تنظيمية .

استعمال الحاسوب وتكنولوجيا الاتصال:في الوقت الحاضر يعتبر الحاسوب من أهم الوسائل المستعملة والمساعدة على إنتاج معلومة محاسبية تتميز بالجودة وخاصة من حيث دقتها وسرعة

إنتاجها وبأقل تكلفة وفي وقت قصير بل مكن المؤسسات الاقتصادية من الحصول على الكشوفات المالية في أي وقت تشاء

وفي ضل اقتصاد المعرفة اتجهت العديد من المؤسسات لنشر المعلومات والبيانات المالية من خلال مواقعها على [1]الانترنت وتحقق المؤسسات التي تنشر معلوماتها على شبكات الاتصال علاقة ثقة مع أصحاب المصالح مثل المستثمرين والمساهمين والموردين .ويقصد بالنشر الالكتروني للمعلومات قيام المؤسسة بإنشاء مواقع لها على الشبكات الدولية للمعلومات بهدف تحقيق النشر السريع والفوري للمعلومات المالية لعدد كبير من المستخدمين المتصلين بالشبكة ومن أهم هذه المعلومات التقارير السنوية والربع سنوية وتقرير مدقق الحسابات وبيانات مقارنة مع المنافسين وكل هذه الأمور تساهم بإضافة الشفافية في عرض ونشر المعلومة المحاسبية ووصولها إلى جميع المستخدمين بتكلفة أقل وفي وقت قصير الأمر الذي يقدم ثقة أكبر وشفافية في الحسابات والمعلومات المالية وهذا من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة وإعطاء صور صادقة لها بين المستثمرين.

المنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة علي جودة المعلومة المحاسبية ، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية التي قامت بإصدار متفاوتة على الإفصاح العديد من المعايير من أجل ضمان صحة وموثوقية المعلومة المعروضة في التقارير.

تقارير المراجعة الخارجية :

يلعب تقرير مدقق الحسابات دور مهم ودعامة قوية بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حيث يمنح لهم فرصة استخدام المعلومة المحاسبية بثقة أكبر وذلك من خلال رأيه الفني المحايد حول أن العمليات المالية للمؤسسة تعطي الصورة الصحيحة والعادلة للتقارير المالية.

[1]قورين حاج قويدر ، نفس المرجع السابق ، ص : 277

المبحث الثالث : المراجعة الداخلية وأثرها على جودة المعلومة المحاسبية

المطلب الأول :مراجعة أوجه التلاعب في القوائم المالية

إن مراجعة أوجه التلاعب تهدف إلى الكشف عن التضليل المقصود في السجلات أو أية عملية تخصيص غير مناسب للأصول والموجودات وذلك لعدة أسباب أهمها وجود ثغرات في نطام الرقابة الداخلية أو عدم نزاهة بعض الأطراف الأمر الذي يدعي من المراجع الداخلي عدم السماح لأي عمل يوحي بحدوث الغش ورصدها ومتابعتها .

أولا :أهم الأخطاء و التلاعبات في القوائم المالية:قبل التطرق لأنواع هذه الأخطاء المحاسبية يجب الإشارة لمفهوم الخطأ.

1 ـ مفهوم الخطأ

أشار معيار التدقيق الدولي (240) إلى أن الخطأ يعني التحريفات الغير مقصودة في التقارير المالية مثل الخطأ في جمع البيانات أو في معالجتها أوفي التقدير المحاسبي الغير الصحيح الناتج عن السهو أو التفسير مغلوط للحقائق أو الخطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح

ونستنتج مما سبق أن هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الوقوع في الأخطاء منها:[1]

- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها نتيجة نقص أو انعدام الخبرة المحاسبية لديهم
- تقصير وإهمال الموظفين في تأدية الواجبات المكلفين بها
- رغبة الإدارة واستعدادها لارتكاب الأخطاء لتحقيق غرض معين مثل التهرب الضريبي

يمكن التمييز بين نوعين أساسين من الأخطار:

الأخطاء الغير العمدية: وهي الأخطاء التي ارتكبت دون سابق إصرار وبحسن نية أي من غير قصد مثل أخطاء الحذف والسهو كعدم إثبات عملية بأكملها أو إحدى طرفيها عند التسجيل الأولي في اليومية أو عدم ترحيلها إلى حساباتها الخاصة وقد يدل تكرار مثل هذه الأخطاء على عدم متانة وسلامة النظام المحاسبي المتبع

[1] غسان فلاح المطارنة ؛ نفس المرجع السابق ، ص ص : 147 ، 148

وهذه الأخطاء قد تسيء إلى مصداقية المعلومات المحاسبية انطلاقا من عدم تمثيلها للحقيقة وعدم ملاءمتها لاتخاذ القرارات المناسبة.

الأخطاء العمدية: وتعرف على أنها كافة التصرفات التي تقدم على أساس التدليس وخيانة الأمانة هي الأخطاء التي ارتكبت بسابق الإصرار بحيث تكون هناك نية الغش وهذه الأخطار أكثر خطورة بما يصاحبها من نية إخفاء حقيقة البيانات التي تتضمنها المستندات والسجلات أو المعلومات التي تحتويها القوائم المالية .

ويجب الإشارة إلى مفهوم الغش

حسب المعيار الدولي للمراجعة رقم (ISA240) : أن الغش هو فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو الأطراف الخارجية ، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على لمنفعة ليست من حقه أو غير قانونية .[1]

الغش يعني تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة أو تضليل طرف آخر أو تحميله بما يزيد عن الالتزامات ويرتكب الغش بسابق إصرار وبنية الغش .

الغش هو فعل مقصود من شخص أو مجموعة من الأشخاص من أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين ينتج عنه العرض الغير صحيح للقوائم المالية .[2]

وهناك أمثلة عديدة للغش والتلاعب من أهمها :[3]

إثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع كإضافة أسماء وهمية إلى كشوفات أجور العمال أو تزوير إيصالات دفع وهمية.

عدم إثبات الأموال المقبوضة من أحد العملاء واختلاسها أو تغطية اختلاس .

عدم إثبات بضائع واردة في السجلات .

تضخيم أرباح المشروع لإيهام المساهمين بنجاح مجلس إدارة الشركة ليعاد انتخابهم من جديد وقد يكون القصد لرفع سعر السهم في البورصة.

---

[1] جلول سمية ،أثر التدقيق القوائم المالية على نتيجة السنة المالية ، مذكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة مستغانم ، 2014 /2015 ، ص : 52

[2] هدى خليل ابراهيم الحسيني ، مسؤولية مراقب حسابات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 28ص ص : 288، 289

[33] رأفت سلامة محمود وشركاءه ، نفس المرجع السابق ، ص : 60

تخفيض الأرباح بهدف التهرب من الضريبية .

إظهار الميزانية على غير حقيقتها وذلك بهدف الحصول على قروض أو الحصول على ثمن مرتفع للشركة عند بيعها .

المطلب الثاني :دور المراجع الداخلي في اكتشاف التلاعب في الحسابات

إن الوسيلة الأساسية والطريق الطبيعي لمنع الأخطاء والغش وتجنبها والعمل على تقليلها يتم عن طريق إتباع نضام سليم للرقابة الداخلية وأدواتها ومهمة المراجع الداخلي تقديم ما يراه من مقترحات لتدعيم نظام الرقابة الداخلية ومعالجة نقاط الضعف والثغرات الموجودة في نظام الرقابة الداخلية.

ولا يعتبر المراجع الداخلي مسؤولا عن جميع الأخطاء والغش والتلاعب الموجود في الدفاتر ولكنه فقط مسؤولا عن الأخطاء التي يظهرها فحصه العادي للدفاتر والسجلات.

إن أحد أسباب اهتمام المراجع الداخلي باكتشاف أوجه التلاعب هو أن الإدارة تتوقع منهم تخفيض درجة المخاطرة الناتجة عن الاختلاسات غير منكشفة ، وهناك من يرى أن المراجع الداخلي له القدرة على اكتشاف التلاعب مقارنة مع المدقق الخارجي ومن أهم الأسباب التي دفعت الإدارة في الثقة بالتدقيق الداخلي هي :[1]

- اقتناع المراجعين الخارجين بأنهم لهم القدرة أكثر على اكتشاف التلاعب حيث يوجد لديهم نطاق كاف وقدرة على اكتشاف التلاعب .
- المراجع الداخلي أكثر ألفة من خلال الممارسة اليومية للعمليات ونضام الرقابة الداخلية مقارنة مع المراجع الخارجي.
- يعتبر المراجع الداخلي أكثر تركيزا على نظام الرقابة الداخلية الأمر الذي يمنع حدوث التلاعب

تعتبر مسؤولية منع التلاعب من اختصاص الإدارة ويعتبر المراجع الداخلي مسؤول عن فحص وتقييم ملائمة وفعالية الأعمال التي تقوم بها الإدارة ،ولهذا يجب على المراجع الداخلي أن تكون له معرفة كافية عن أوجه التلاعب كي يكون قادرا على التعرف على المؤشرات التي توضح ارتكاب هذا التلاعب.

لاكتشاف التلاعبات في الحسابات يجب تطبيق الإجراءات التالية:

- فحص عمليات الشراء والبيع فحصا شاملا وخاصة تلك التي تتم في أواخر السنة المالية.

[1] رأفت سلامة محمود وشركاءة ، نفس المرجع السابق ، ص :74

- التأكد من عدم وجود خلط بين المصروفات والايرادات .
- التحقق من الأصول والالتزامات والتأكد من صحة تقويمها.

عملية تصحيح الأخطاء :

كتشف المدقق خطأ بالدفاتر والسجلات يجب عليه أن يحدد أولا أن يتأكد إذا كان الخطأ ذا أهمية نسبية أي أن له تأثير على المركز المالي للمشروع فلا بد عندها من إجراء التصحيح اللازم وفقا للمبادئ المحاسبية وتنقسم الأخطاء من هذه الوجهة إلى مجموعتين : الأخطاء التي تؤثر على أرصدة لحسابات وأخطاء لا تؤثر ولن يكون لها أثر على الأرصدة.

ويجب تصحيح أخطاء المجموعة الأولى بإجراء قيد اليومية مصحوب بالشرح الكافي لطبيعة القيد وسبب إجراءه.

كما يجب أن يؤدي القيد الجديد إلى تصحيح الخطأ الموجود فعلا بالدفاتر والسجلات ويتم التصحيح من خلال إلغاء القيد الخطأ ثم تصحيح الخطأ واثبات القيد الصحيح للعملية .

ويتم تصحيح الأخطاء بمقتضى طريقتين :[1]

الطريقة الأولى : وتتطلب إجراء قيدين بدفتر اليومية .

القيد الأول : إلغاء القيد الخطأ بقيد عكسي لمحو أثره من الدفاتر.

القيد الثاني : إثبات العملية بقيد جديد بوضعها الصحيح والسليم.

الطريقة الثانية : ويجرى قيد واحد بمقتضاها يصحح الخطأ دون إلغاء القيد الأصلي.

ويفضل إتباع الطريقة الأولى لسهولتها وبساطتها ووضوحها ومتابعة عملية التصحيح وإمكانية تصحيح جميع أنواع الأخطاء بواسطتها.

المطلب الثالث :تأثير المراجعة الداخلية على جودة المعلومة المحاسبية:

تعتبر المراجعة الداخلية الأداة الفعالة في تحسين المعلومات المالية والمحاسبية إذ يساهم المراجع الداخلي في اكتشاف أعمال الغش والأخطاء والتزوير، كما يعمل على زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من أجل خلق قيمة مضافة لها تتمثل في زيادة فعالية ثقة أصحاب المؤسسة ومستخدمو

[1] رأفت سلامة محمود وشركاءه ، نفس المرجع السابق ،ص : 75

القوائم المالية لضمان حقوقهم وحمايتها ، إذ أن أسلوب المراجع الداخلي المطبق تبرز مدى إثبات صحة ودقة وسلامة المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية ومدى إمكانية الاعتماد على نتائج التدقيق المحاسبي[1].

مما يتضح الدور المحوري الذي يلعبه المراجع الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة عبر فحصه الدقيق لها باعتباره متخصصا ونزيها لإتقان عمله ا وجعلها تعكس التأكد من مصداقيتها واعتمادها لفروض التدقيق المحاسبي والمبادئ المحاسبية وكذا احترام القوانين الجاري العمل وجعلها تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة كونها خالية من الأخطاء والغش وهذا ما يفرز مصطلح جودة المعلومات المحاسبية أي مصداقية وموثوقية هذه المعلومات كما تعتبر المراجعة الداخلية أداة ضغط على الإدارة من أجل تفعيل الأداء المحاسبي.

[1] لبنى محدادي ، أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية ، مذكرة ماستر ، تخصص تدقيق محاسبي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2014/2013 ، ص : 14

خلاصة

تعتبر المعلومة المحاسبية عن كل المعلومات الكمية والغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية ويتم انتاجها عن طريق نطام معلومات محاسبي إذيقوم بجمع وتبويب ومعاجة وتوصيل المعلومات للأطراف المستفيدة أو المستخدمة لها سواء داخل المؤسسة أو خارجها من خلال التقارير والقواؤم المالية

وأدى الطلب المتزايد على المعلومات المحاسبية إلى ضرورة تحسين جودة المعلومة المحاسبية بحيث أن تكون ملاؤمة وموثوقة وشفافة للمساعدة في اتخاذ القرار الصحيح ولاتكتسب المعلومة هذه الخاصية الا اذا تم تدقيقها ومراجعتها من قبل مراجعيين داخليين حيث تساهم المراجعة الداخلية في زيادة الثقة والشفافية للمعلومة المحاسبية لدى المستخدمين لها وذلك من خلال سهر المراجع الداخلي على تقديم اقتراحات وتوصيات لتدعيم نضام الرقابة الداخلية ومنع حدوث الأخطاء والتلاعبات ومعاجة نقاط الضعف.

تمهيد

بعد الانتهاء من الجانب النظري والذي تناولنا فيه مختلف الجوانب المتعلقة بالمعلومة المحاسبية ودور المراجعة الداخلية في تحسين جودتها تم اختيار كنموذج الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ويهدف هذا الفصل إلى معرفة مراحل المراجعة الداخلية المتبعة في البنك وكيفية تقييم نظام الرقابة الداخلية لقرض رفيق لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني : وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تادلس

المبحث الثالث : تقييم نطام الرقابة الداخلية لقرض رفيق

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نتيجة للظروف الاقتصادية الملحة للنهوض بالقطاع وكذا الأهمية البالغة له ضمن المسار التنموي رأت السلطات الاقتصادية أنه من الضروري إنشاء مؤسسة مالية تتحمل عبئ التمويل الفلاحي وقد تمثلت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعد من أهم البنوك وأكثرها شيوعا في جميع الولايات على الإطلاق وسنقوم في سياق بالتعرف على نشأة هذا البنك العريق وأهدافه ووظائفه، ومع الإشارة إلى وكالة عين تادلس

المطلب الأول : لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القطاع العمومي إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ودعم النشاطات الصناعة التقليدية والحرفية

1. نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي وأسس في إطار سياسة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82 ـ 206 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1402 الموافق ل13 مارس 1982 وذلك بغرض تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي وأوكلت إليه مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي والري والصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الإقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري ، والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار أما الآن فيقدر رأسماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري مقرها الرئيسي 17شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة

حيث بدأ بنك بدر ب 140 وكالة متنازل عنها من طرف BNA و18 مديرية جهوية ليضم في الوقت الراهن حوالي 300 وكالة و41 مديرية جهوية و7 مديريات عامة ويعود هذا التوسع والزيادة في عدد الوكالات نتيجة لإستراتيجية من شأنها جعل البنك الأشمل على المستوى الوطني .

المطلب الثاني :مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

حيث يمكن توضيح التطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال المراحل التالية

المرحلة الأولى : من 1982إلى 1990 خلال السنوات الأولى كان هدف البنك آنذاك فرض وجوده في العالم الريفي حيث قام بفتح العديد من الوكالات في مناطق مختلفة ذات طبعة فلاحيه من أجل التقرب من الفلاحين وبمرور الزمن توسع البنك في إستراتجيته من التخصص في القطاع الفلاحي ليشمل القطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية هذا الاختصاص كان منصوص في إطار الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة ولقد كانت هذه المرحلة صعبة لأنه لم يكن دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية فعالا وذلك لأن أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات طابع عمومي ، حيث كانت عملية تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأحيانا مستحيلا.

المرحلة الثانية: من 1991 إلى1999 : بموجب صدور القانون 10 /90 الذي ينص على نهاية تخصص البنوك والتوسع إلى نشاطات أخرى أو بالأخص للنشاط الاقتصادي للمساهمة في تمويل الاقتصاد من خلال منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME/PMI بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي

أما بالنسبة للمجال التقني فكانت هذه المرحلة بداية إدخال الإعلام الآلي :

1991: تطبيق نظام Swift لتطبيق عمليات التجارة الدولية

1992 تتميز بما يلي :

1. وضع برمجيات Progiciel sybouc مع فرعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية :
   - تسيير القروض
   - تسيير عمليات الصندوق
   - تسيير المودعات
   - الفحص عن بعد لحسابات الزبائن
   - إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات التجارية الخارجية خاصة في مجال فتح الإعتمادات المستندية
   - إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات

1993 :إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك

1994 :تشغيل بطاقة التسديد والسحب BADR:

1996 : إدخال عملية الفحص السلكي Télétraitementفحص وانجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي

1998: تشغيل بطاقة السحب مابين البنوكCarte Inter Bancaire CIB

المرحلة الثالثة : مابين 2000 ـ 2006 : حيث عاد البنك إلى اختصاصه الأول (القطاع الفلاحي) لكن مع إستراتيجية أكثر توسعا بشروط أفضل وسياسة تتماشى وظروف السوق كما اتبع سياسة اللامركزية حيث أعطى صلاحيات واسعة في منح القروض خدمة لسياسة إعادة هيكلة المؤسسات وتسهيلا لخدماته

تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق ، وفي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة والصغيرة وكذا في شتى مجالات النشاط الاقتصادي إضافة لرفع ه مستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة بصدد مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه وضع بنك بدر البرنامج الخماسي فعلي يتركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي ومن أهم النتائج التي دفعها مايلي :

2000 : القيام بالفحص الدقيق لنقاط القوة والضعف وانجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية

2001 : تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك

2003 : إدخال نظام syart وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية

تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية وكذا تعريف الزبون بمختلف خدمات البنك

2004 : تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة

2006 : في ماي تم إدخال كل من المقاصة الالكترونية télé des chèque télé compensation

وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف ب télé de virement وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.

المطلب الثالث :أهداف البنك:

أولا :مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطور الخدمات القائمة

تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض

تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار

تقسيم السوق المصرفية والتقرب من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذ

الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي

ثانيا :دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي :

مع تزايد واردات الدولة من الموارد الغذائية الناتجة عن زيادة النمو السكاني وأمام تدهور وضعية القطاع الفلاحي تم إنشاء بنك للفلاحة والتنمية الريفية لإنعاش هذا القطاع ومن جهة أخرى أوكلت له مهمة القيام بالوضاءف التالية:

- التكفل بتمويل الاستغلالات الزراعية التابعة للقطاع العام .
- القيام بمنح قروض طويلة الأجل للاستثمارات الزراعية الكبيرة.
- تقديم المساعدات للقطاعات الأخرى ذات الصلة بالقطاع الزراعي.
- منح قروض متوسطة الأجل المتعلقة بشراء الآلات والتجهيزات الزراعية والأسمدة والمواد الكيماوية
- القيام بجمع الودائع المتوسطة وطويلة الأجل .

ثالثا :الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي :

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين العلاقات مع العملاء.
- تحسين نوعية الخدمات .
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مرد ودية أكبر.

المبحث الثاني : وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تادلس872

المطلب الأول :تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تادلس

تتكون الوكالة من هيكل استقبال واسع ويتكون من ثلاث مكاتب وصندوق يعمل على تلبية احتياجات الزبون اليومية وراء هذا الهيكل نجد ثلاث مكاتب تهتم بالشؤون التي لا تتطلب الاتصال المباشر مع الزبون بالإضافة غلى مصلحة القروض ومكتب المدير ومكتب الأرشيف الذي تشرف عليه الأمانة العامة أما الهيكل البشري فتضم الوكالة 9موضفين:رئيس لمصلحة الزبائن ، مدير الوكالة ، موظف الأمانة و6موضفين

أولا :الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

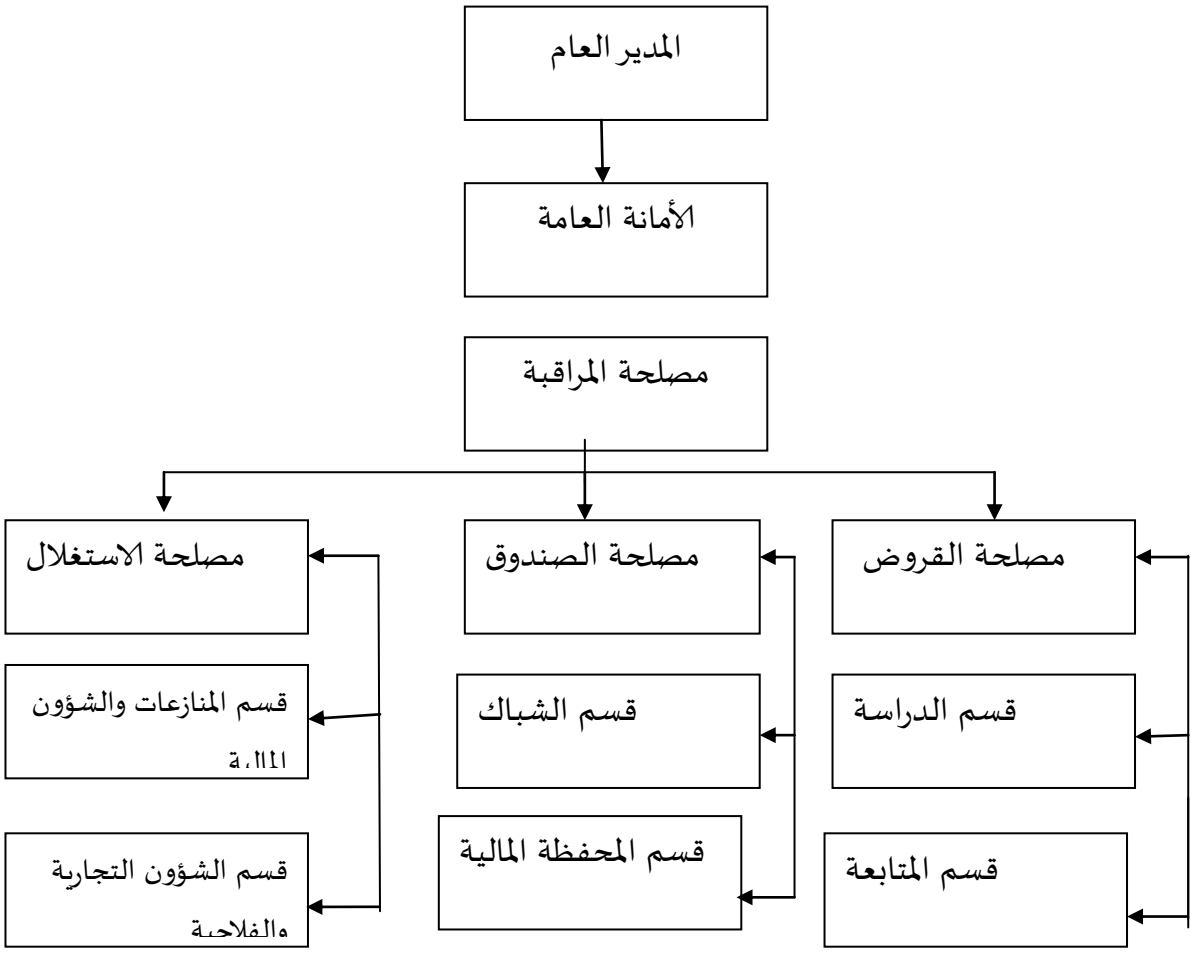

المصدر:وثائق خاصة بوكالة BADR ـ عين تادلس ـ

مصلحة الزبائن

أولا : الشباك : guichet

يعتبر المرآة العاكسة للبنك وعون الشباك يعتبر سفير البنك لدى الزبائن إذ أن مهمته الرئيسية هي الاستقبال اليومي للزبائن وتلبية رغباتهم وتطبيق العمليات المصرفية المطلوبة سواء كانت السحب إيداع أو تمويل كما يقوم عون الشباك بإرشاد وتوجيه الزبون للحصول على خدمات التي يرغب فيها وهذا ما يؤكد الدور الفعال في جلب الزبائن وكسب الثقة نحو البنك

المحفظة : ضمانا لراحة الزبون وعدم تنقله لأماكن بعيدة في التعامل بالنقود يقوم هذا الجهاز بتسوية وضعية زبائنها مع باقي الوكالات وهذا نضرا لتعامل زبائنه مع زبائن وكالات وبنوك أخرى عن طريق الصكوك والأوراق التجارية وأصبحت العملية أكثر سرعة بضهور جهاز السكانير حيث أصبح بإمكان الزبون قبض الشيك في مدة أقصاها

العمليات الخارجية

تكون في عمليات التصدير والاستيراد وهذه العمليات نادرة الحدوث على مستوى الوكالة حيث تتمثل مهمة البنك في هذه العملية بمثابة الوسيط بين زبون وكالتها والمتعامل معه من الخارج فمثلا في عملية الاستيراد يتقدم الزبون إلى البنك يطلب منه القيام بمختلف الإجراءات مع إثبات العملية الاستيراد بفاتورة

مصلحة القروض : كل زبون يريد الحصول على قرض

مديرة الوكالة

يتكون هذا الجهاز من مدير وهو صاحب أعلى درجة ومن أهم مهامه

- ✓ تسيير الوكالة
- ✓ الإشراف على الموظفين
- ✓ تنفيذ السياسة العامة للمديرية العامة
- ✓ تقسيم العمل بين المصالح
- ✓ السهر على احترام القانون الداخلي للوكالة

الأمانة : تقوم ب:

استلام البريد و استقبال المكالمات الهاتفية.

مصلحة القروض :وتهتم بكل ما يتعلق الإقراض من دراسة ومتابعة لملفات القروض.
مصلحة الاستغلال :وتضم هذه المصلحة فصيلة المنازعات والشؤون القانونية وفصيلة الشؤون التجارية و الفلاحية وتعطي هذه المصلحة قرارات فيما يخص القروض العاجزة

المطلب الثاني:تقييم نضام الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل جعل الرقابة أكثر تنظيما وبتالي أكثر فعالية فرض القانون رقم 02ـ 03 على البنوك والمؤسسات المالية نوعين من الرقابة الداخلية ، وهما الرقابة المستمرة أو رقابة من المستوى الأول ، ورقابة دورية أو رقابة من المستوى الثاني

أولا : الرقابة المستمرة (الرقابة من المستوى الأول)

هي الرقابة التي تستند إلى دليل الإجراءات الذي يسمح بتدقيق العمليات وفق للمعايير المحددة من البنك هذا الدليل يشير إلى:تسلسل المراحل ومنطقة معالجة العمليات ، التسجيل المحاسبي للمعلومات ،تحديد اجراءات الرقابة المنظمة

وطبقا للمادة 6 من قانون رقم 02 ـ 03 والمتضمن الرقابة الداخلية فإن الرقابة المستمرة تهدف إلى :

مراقبة مدى مصداقية المعلومات ، احترام التعليمات ، مراقبة الأمن والسرية، مراقبة المخاطر ، الفصل بين المهام والوحدات المكلفة بالعمليات التالية (وضيفة الالتزام ، وضيفة المصادقة ، وضيفة التنظيم ، وضيفة مراقبة المخاطر)

وتمارس الرقابة المستمرة من طرف أعلى مسؤول مختص

ثانيا : رقابة من المستوى الثاني أو الرقابة الدورية

هذا النوع من الرقابة الداخلية يمارس بصفة مفاجئة ولاحقة ويتمثل دورها في :

تقييم العمليات ، متابعة المخاطر حسب شكل تفويضات السلطة الممنوحة ، اعلام الأجهزة الإدارية حول الرقابة الداخلية المحققة

تمارس هذه الرقابة على فترات زمنية محددة

نضام الرقابة الداخلية على المعلومة المالية

بالنسبة للمعلومات المتضمنة في حسابات الميزانية وخارج الميزانية والواردة في الملحق

إعادة تشكيل مجموع العمليات حسب التسلسل الزمني

إثبات كل معلومة بفضل وثيقة أصلية

المطلب الثالث :المنهجية المتبعة في مراقبة البنوك

تتم المراقبة عن طريق الجهوية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية وتتم بطريقتين :

المراقبة عن بعد : نراقب من بعيد عن طريق الوثائق والتي تبعث من قبل الوكالة إلى المديرية الجهوية ويوجد فيها جميع البيانات التي تحدث يوميا

المراقبة في المكان : المراقبة في هذا النوع تكون مرة في السنة وتكون فجائية أي بدون علم الوكالة المراد مراقبتها

كيفية المراقبة : بعد تحديد المصلحة المراد مراقبتها مثلا مصلحة القرض تطلب ملفات القروض وقائمة الزبائن الذين تحصلوا على قروض يراقب مكونات ملف القرض : مبلغ القرض ،مدة القرض ، اسم الزبون ، التصريح بالقبول والضمانات ثم المقارنة بين المبلغ الذي طلبه الزبون والمبلغ الذي أعطاه له البنك والمدة حسب نوع القرض ومراقبة الضمانات في الحقيقة تناسب مدة القرض

أما مصلحة الإدارة فعملية المراقبة تكمن في المقارنة بين الميزانية الخاصة بالتسيير والميزانية المقدرة من قبل المديرية الجهوية لهذه الوكالة ومراقبة إذا كانت السجلات القانونية الخاصة جميعها موجودة

أيضا يراقب إذا كانت السجلات القانونية الخاصة جميعها موجودة ومن ثم يسجل الملاحظات .

ولتوضيح العملية أكثر سنحاول دراسة حالة لطلب قرض "رفيق "

المبحث الثالث : تقييم نظام الرقابة الداخلية لقرض رفيق

المطلب الأول: عموميات حول قرض رفيق

معايير الحصول على القرض :

القرض الرفيق هو قرض يمنح من طرف البنوك التي تمتلك اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتدعيم وتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي ، بناء على تدابير التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2008

شروط الاستفادة

كل مستفيد من قرض" رفيق " يسدد قرضه بعد مهلة سنة ، له الحق في الاستفادة من تسد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفوائد والاستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية.

كل مستفيد من قرض رفيق لا يسدد بعد مهلة سنة واحدة تمدد له المهلة بستة أشهر في حال تعرضه لظروف قاهرة ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة وإمكانية الحصول على قرض آخر.

مميزات القرض :

الفوائد 0%تتحملها كليا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

مدة القرض : سنة واحدة

المستفيدون : المستغلون الفلاحون في نطر قانون التوجيه الفلاحي : الفلاحون ، مربون بشكل فردي أو منضم عن طريق تعاونيات ، تجمعات، جمعيات أو فدراليات، وحدات المصالح الفلاحية، مخزّنو المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع

المجالات التي يغطيها القرض :

- اقتناء مواد المكونات الضرورية بنشاط الاستغلال الفلاحي(البذور ، المشتلات ، الأسمدة ، المبيدات)
- اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية
- اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك
- تقوية قدرات الاستغلال الفلاحي
- تحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة استخدام المياه)
- شراء معدات فلاحيه في إطار قرض الائتمان
- بناء أو إعادة تأهيل البنية التقنية لتربية المواشي والتخزين على مستوى المستغلات الفلاحية وبناء البيوت البلاستكية

المطلب الثاني:تقييم نظام الرقابة الداخلية لعملية منح قرض رفيق

يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية لعملية تمويل قرض رفيق عن طريق قائمة استقصائية يجيب عليها كل من مسؤول مديرية التمويل وموظفي قسم القروض على مستوى وكالة عين تادلس لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف.

المرحلة الأولى :التأكد من مدى احترام الإجراءات والقوانين: والتأكد من أن كل الملفات تمر عبر المسار الذي يعبر عن الإجراءات المتخذة في كل مرحلة وذلك من خلال دراسة مخطط سير الوثائق الذي يمثل مسار تنقل الوثائق في مراحل دراسة الملفات

حيث يستوجب ملف قرض رفيق من البنك لتمويل مشروع ما توفر مجموعة من الوثائق المتمثلة فيما يلي:

- طلب تمويل طلب منح قرض
- عقد الملكية أو عقد الإيجار
- البطاقة المهنية للمستثمر الفلاحي
- الفاتورة الشكلية
- خط الإنتاج التقديري
- ميزانية التدقيق النقدي
- الوثائق الضريبية والشبه ضريبية

دراسة الوثائق :

يقوم البنك بالتحقق من الملف يشمل على جميع الوثائق المذكورة سابقا ودراسة سمعة الزبون من حيث تعاملاته وما مدى وفاؤه في رفع ديونه وكذلك يقوم البنك بإرسال موظفين مختصين يكلفهم بمعاينة المكان

محضر الزيارة الميدانية

تأتي هذه المرحلة بعد التأكد من توفير جميع الوثائق المطلوبة حيث يقوم كل موضف من وكالة البنك وآخر من المديرية العامة للبنك بالمعاينة الميدانية وذلك بحضور المقترض وبعدها تتم عملية تحرير محضر الزيارة

التدقيق في وثائق ملف القرض

تتمثل هذه المرحلة في تحليل وتدقيق مدى صحة الوثائق المقدمة من طرف المقترض وذلك بدراسة كل وثيقة على حدى وبيان الوضعية المالية الراهنة والتقديرية وكذا الوضعية القانونية

وبعد الدراسة يتم معاينة الضمانات التي يستطيع تقديمها الزبون

التدقيق في الوثائق المقدمة:

التدقيق في الطلب :

- تسجيل الإسم واللقب والمعلومات الكاملة حول الزبون وأن يكون ممضي والاطلاع

على تاريخ الطلب وموضوعه

- التأكد من الإمضاءات (التواقيع) مثل إمضاء لجنة التمويل على رخصة منح التمويل

تدقيق الضمانات:في هذا العنصر يتم التدقيق فيما يلي

- التأكد من أن الضمانات تحمل ختم الموثق
- التأكد من أن الضمانات مصادق عليها من طرف مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات
- التأكد من ملكية الزبون بوجود عقد الملكية
- التأكد من أن قيمة الضمانات تفوق قيمة التمويلات الممنوحة

قرار اللجنة ومعدل الفائدة

تتكون لجنة القرض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية من :

رئيس مصلحة القرض والمدير العام للبنك ونائب المدير العام للبنك

حيث يقوم كل عضو من اللجنة بإبداء رأيه إما بالقبول أو عدم قبول القرض المطلوب

التدقيق في عقد الملكية أو عقد الإيجار

التأكد من الصيغة الرسمية للعقد أي كونه موثق أم لا ، التدقيق في البطاقة المهنية للمستثمر الفلاحي ، أي يجب أن يتوفر لديه البطاقة المهنية الخاصة به أي أن تكون شخصية

التدقيق في الوثائق الضريبية والغير ضريبية :

تتمثل الوثائق شبه الضريبية في الضمان الاجتماعي للأجراء أو غير الأجراء أما بالنسبة لضريبة فتتمثل في شهادة عدم الخضوع للضريبة

تدقيق الفاتورة الشكلية :

التدقيق في كمية ومبلغ المشتريات وفي موضوع الفاتورة أي النشاط الممارس مثل فاتورة شراء الأسمدة والبذور المتعلقة بنشاط زراعة البطاطا

المرحلة الثانية : اختبار نضام الرقابة الداخلية لتمويل قرض" رفيق"

لتقييم نطام الرقابة الداخلية لعملية منح التمويل يتم الاعتماد على قائمة الاستقصاء

جدول رقم (3 ـ1) : قائمة استبيان حول منح القرض" رفيق "

الأسئلة	نعم	لا
هل لسياسة التمويل في البنك دليل مكتوب		●
هل يوجد دليل إجراءات على مستوى الوكالة		●
هل تخضع دراسة طلب التمويل إلى دليل نموذجي مفصل بما فيه الكفاية	●	
هل يتم فحص الملفات على مستوى المديريات	●	
هل توجد دراسة رقمية وتحليلية للملفات	●	
هل يتم تحديد آجال دراسة ومعالجة ملفات التمويل		●
هل تقوم لجنة التمويل باجتماعات دورية	●	
هل الضمانات كافية لتغطية التمويل	●	
يتم الاحتفاظ السليم أو الأكيد للضمانات والعقود الأصلية	●	
هل يستعمل الحاسوب في عملية تسيير القرض رفيق	●	
هل يقوم الحاسوب بحساب الفوائد والاهتلاكات حساب وتسجيل الفوائد الخاصة بكل تاريخ	●	

المصدر: وثيقة داخلية للبنك

نتائج عملية الاستقصاء

نقاط القوة :

1 ـ قرار منح القرض يسمح بمعرفة من المسؤول عن منحه وتحمله المسؤولية كما أنه يحتوي على جميع المعلومات حول القرض من نوعيته حتى تاريخ الاستحقاق،شروط القرض

2 ـ يتم تدوين وفحص الملفات على مستوى المديرية العامة والتأكد من محتوى الملف يكون من طرف المكلف بالدراسات وإن وجد أي نقص يوجه خطابا كتابيا إلى الوكالة لطالب الوثائق الناقصة

3 تخضع جميع الملفات إلى دراسة كاملة قبل منح القرض وهذا ما يسمح بتقييم المخاطرة عن طريق تقييم المشروع ومدى إمكانية في ضل السوق والمنافسة

4 ـ تكوين ملفات خاصة بكل قرض تسمح بالمتابعة الدورية له والاحتفاظ السليم والأكيد للضمانات والعقود الأصلية واحترام الإجراءات اللازمة لتفادي التلف

5 ـ هناك تحديد للمسؤوليات إذ نجد أن الاستقلالية تامة بين الشخص الذي يقرر منح القرض ، من أجل منع أي محاولة غش أو اختلاس .

6 ـ يتم تدوين وفحص الملفات على مستوى المديرية العامة والتأكد من محتوى الملف يكون من طرف المكلف بالدراسات وإن وجد أي نقص يوجه خطابا كتابيا إلى الوكالة لطالب الوثائق الناقصة

7 ـ وجود نظام الإعلام الآلي والذي يقوم آليا بحساب جميع النسب المالية وعوائد المشروع مما يختصر الوقت لدراسة الملف كما أنه يستعمل في حساب الفوائد ،الإهتلاكات ، تسجيل المعلومات الخاصة بالقرض

8 -تخضع دراسة الملفات إلى دليل نموذجي تتكون من ثلاث مراحل:

-دراسة مبدئية على مستوى الوكالة تتعلق بفحص الملف والتحليل المالي

-دراسة على مستوى مديرية التمويل من طرف المكلف بالدراسات وفق معايير محددة

-دراسة من طرف مديرية التمويل والمكلف بالدراسات لإبراء الرأي حول الملف

يتم تحديد آجال لدراسة ملفات التمويل ولكن أحيانا لا يتم الالتزام

نقاط الضعف

1 ـ رغم وجود سياسة لمنح القرض إلا أنها غير محددة بشكل كافي يسمح لها بالتجنب المخاطر كلية

2 ـ إن سياسة التمويل في البنك غير واضحة بما فيه الكفاية وليس لديها دليل مكتوب.

3ـ لا يوجد دليل الإجراءات المتعلق بالتمويل

4 ـ رغم وجود الإعلام الآلي إلا أن أهمية استعماله في تسيير القرض غائبة وهذا راجع لغياب برامج معلوماتية لذلك.

بعد التعرف على قرض الرفيق وإجراءات منحه وتحصليه وتقييم نظام الرقابة الداخلية بتعيين نقاط القوة ونقاط الضعف تأتي مرحلة الفحص والتحليل بعد اختيارنا لعينة من القروض و عدد الضمانات المقدمة

جدول رقم (3 2) :فحص قيمة الضمانات المقدمة :

رقم الملف	موضوع التمويل	قيمة التمويل	قيمة الضمانات
ملف01	اقتناء بذور البطاطا	8000000	160000000
ملف02	اقتناء المواد الفلاحية	55000000	110000000
ملف 03	اقتناء وسائل السقي	78428400	100000000
ملف 04	اقتناء الأسمدة والمبيدات	30420000	60000000

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف البنك نستخلص:

- أن معظم الضمانات يتم فحصها وتدوينها على مستوى الوكالة.
- كل الملفات يتم دراستها على مستوى المديرية على غرار الوكالة هناك بعض الملفات لا يتم دراستها بل ترسل إلى المديرية المركزية.
- كقيمة الضمانات تفوق مبلغ التمويل الممنوح من طرف البنك حيث تتعدى في متوسطه .
- من قيمة التمويل المقدم من طرف البنك.
- كل الضمانات المقدمة تحمل ختم الموثق .
- هناك إعادة تقييم للضمانات من طرف خبير البنك.
- كل الضمانات المقدمة هي ملك للزبائن وذلك بوجود عقد ملكية؛ الملفات يتم عليها الفحص والتأكد من الضمانات .

خلاصة

من خلال هذا الفصل حاولنا تسليط الضوء على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة ووكالة عين تادلس بصفة خاصة

ونستنتج من دراستنا أن المراجعة البنكية تستمد أهميتها من أهمية البنوك في الاقتصاد ، ومن أجل ذلك حاولنا من خلال دراستنا التطبيقي إبراز الأهمية البالغة للمراجعة الداخلية باعتبارها وسيلة رقابية فعالة ويكون ذلك عن طريق فحص كل الوثائق والأرصدة واستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ومعالجتها من خلال القيام بالتعديلات اللازمة وتوضيح النقائص بغي توفير معلومات وتقارير أكثر مصداقية وشفافية من شأنها تقييم الأداء البنكي مفيدة بذلك مستخدمي تلك التقارير ومنحهم القدرة على اتخاذ القرار.

.

تعتبر المعلومات المحاسبية العصب الإداري لأي مؤسسة اقتصادية كما أنها عنصر ربط بين المؤسسة وفروعها ومستخدمي هذه المعلومات عند اتخاذ القرار، إذ تعتمد دقة القرارات على جودة المعلومات المحاسبية من خلال صدق وشفافية القوائم والتقارير المالية المتضمنة للمعلومة المحاسبية ولا تكتسب المعلومة المحاسبية الموثوقية والشفافية إلا إذا تم مراجعتها وتدقيقها من قبل مراجعين .

ولقد ظهرت المراجعة الداخلية لازدياد حاجة الإدارة العليا إليها كأداة رقابية وإدارية تساهم في تقييم وتأكد من صحة البيانات والمعلومات الموجودة في القوائم المالية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي والتأكد من أن السياسات والإجراءات المرسومة خالية من الأخطاء التلاعبات والعمل على تحسين جودة المعلومة المحاسبية التي تستخدمها الأطراف التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع المؤسسة وذلك من خلال التحليل والتقييم، والاستشارات والدراسات والاقتراحات التي يقدمها المراجع الداخلي في تقريره الذي يعبر فيه عن رأيه حول نظام الرقابة الداخلية وسهره على تفعيله الذي يضمن من خلاله التأكد من مصداقية المعلومات وأيضا من خلال الاقتراحات التي يقدمها للمحاسب وإلزامه على إتباع الإجراءات المحاسبية مما يحقق الموثوقية لتلك المعلومات .

النتائج :وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ المراجعة عبارة عن فحص لأنظمة الرقابة الداخلية ، البيانات ، الوثائق ، الحسابات ، الدفاتر الخاصة بالمؤسسة وذلك من خلال فحصا انتقاديا منظما وفق معايير ومبادئ وإجراءات تسمح لها بإبداء رأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة .
- ✓ يتمثل دور المراجع الداخلي في السهر على تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف ومعالجة هذه الأخيرة وتقديم الاقتراحات والتوصيات.
- ✓ إن اكتساب المعلومات المحاسبية لمجموعة من الخصائص النوعية جعل منها وسيلة لترشيد القرار.
- ✓ يعتبر النطام المعلومات المحاسبي مصدر أساسي للمعلومات المحاسبية .
- ✓ الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجعة هي :
- ✓ الخصائص الرئيسية: وتتمثل في الملائمة - الموضوعية - المصداقية.
- ✓ الخصائص الثانوية: تتضمن الثبات –حيادية المعلومات –قابلية المعلومات للمقارنة-التوقيت الملائم –قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب.

- ✓ تساهم المراجعة الداخلي في تقييم وتأكد من صحة البيانات والمعلومات الموجودة في القوائم المالية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي والتأكد من أن السياسات والإجراءات المرسومة خالية من الأخطاء التلاعبات من أجل الحصول على معلومات محاسبية موثوقة.
- ✓ تعتبر المراجعة الداخلية وسيلة رقابية فعالة في البنك ويكون ذلك عن طريق فحص الوثائق والأرصدة لإيجاد الانحرافات وتحليلها والقيام بالتعديلات اللازمة والقيام بالتوضيحات بغية توفير معلومات وتقارير أكثر مصداقية وشفافية من شأنها تقييم الأداء البنكي مفيدة بذلك كل مستخدمي تلك التقارير ومنحهم القدرة على اتخاذ القرار المناسب.
- ✓ **اختبار الفرضيات**
- ✓ بالنسبة للفرضية الأولى يمكن القول أنه لا يمكن إيجاد نظام رقابة داخلية يستطيع منع وقوع الخطأ والغش والتلاعب ولكن يوجد نظام رقابة داخلية فعال يستطيع أن يقلل من احتمال وقوع مثل هذه الأخطاء وعليه فإن وجود مراجعة داخلية فعالة يساعد في رفع احتمال عدم وقوعها حيث إن الوسيلة الأساسية لمنع الأخطاء والغش تكون عن طريق إتباع نظام سليم للرقابة الداخلية وهذا يكون عن طريق الاقتراحات التي يقدمها المراجع الداخلي لتفعيل نظام الرقابة الداخلي
- ✓ تساهم الاستقلالية التي يتمتع بها المراجع الداخلي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وذلك من خلال ارتباطه المباشر مع الإدارة العليا
- ✓ تساهم المراجعة الداخلية في زيادة الثقة والمصداقية للمعلومة المحاسبية من خلال :
- ✓ المقترحات التي يقدمها لتفعيل وتدعيم نظام الرقابة الداخلية ومعالجة نقاط الضعف والثغرات الموجودة في نظام الرقابة الداخلي
- ✓ ومن خلال التتبع الدقيق والمركز للإجراءات المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية وحقيقة المعلومات المعبر عنها

التوصيات

- محاولة ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادي
- الإعلان أكثر وضوحًا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقيمها وإعداد القوائم المالية الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المال
- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنيًا ماليًا يشارك في استرجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف الحسابات والتقارير المالية والمحاسبية.
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين في السوق المالية.

قائمة المراجع

أولا : بالغة العربية

الكتب

1. أمين السيد أحمد لطفي ، المحاسبة والمراجعة الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى 2010
2. أحمد حلمي جمعة ، التدقيق الداخلي والحكومي ،دار الصفا للنشر ، عمان 2011.
3. أمين السيد أحمد لطفي ، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ، دار الثقافة للنشر الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2008.
4. مسعود صديقي ، مداني بن بلغيث ،التدقيق والرقابة على المؤسسات ، المنضمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، مصر، 2012
5. هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق ، الطبعة الثانية ، دار واؤل للنشر ، عمان ، 2004.
6. حاتم محمد الشيشيني ، أساسيات المراجعة ، المكتبة العصرية للنشر ، 2008.
7. حسين بلعجوز ، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 2008.
8. كريمة علي الجوهر ، التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات ،المنضمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة، مصر، 2012.
9. محمود أحمد إبراهيم ، المحاسبة المالية ، دار الثقافة للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1997.
10. سامر قنطقجي ، لغة الإفصاح المالي والمحاسبي ، دار أبى الفداء للنشر والتوزيع ، سوريا ، 2012.
11. عبد الإله نعمة جعفر ، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين ، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان ، 2007.
12. عبد الناصر محمد سيد الدرويش ، مبادئ المحاسبة المالية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.
13. قاسم ابراهيم الحبيتي ، زايد يحيا القاسم، نظام المعلومات المحاسبية ، وحدة الحدباء للطباعة والنشر العراق ، 2003.
14. رأفت سلامة محمود ، أحمد يوسف كلبونة ، عمر محمد زريقات ،علم تدقيق حسابات النظري ، دار المسيرة للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2011
15. توفيق مصطفى أبو رقبة ، عبد الهادي أسحق المصري ، تدقيق ومراجعة الحسابات ،دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2014.

16. خلف عبد الله الواردات ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA ، دار الوراق للنشر، عمان ، 2014.
17. خلف عبد الله الواردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق ، ، مؤسسة الوراق للنشر، عمان ، 2006.
18. خالد أمين عبد الله ، علم التدقيق الناحية النظرية والتطبيق ،دار وائل للطباعة ، الأردن ، عمان ،2001.
19. خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، دار وائل للنشر ،الأردن ، عمان ، 1999.
20. خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ،عمان ،الأردن عمان 2012 .
21. غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن، 2006

الرسائل الجامعية

22 ـ بن فرج زوينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية والنظرية وتحديات التطبيق ، شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ،2013/ 2014

23 ـ بوزيد فضيلة ، دور التدقيق المحاسبي في تمويل برامج المؤسسات الإقتصادية ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية التجارية والعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، الجزائر ،2013-2014

24 ـ مرابطي نوال ،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر، 2013/2012

25 ـ محمد علي محمد الجابري ، تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية ، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، صنعاء ،2014

26 ـ أحمد سلامة سليمان الجويفل ، دور نضم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية ، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن ، 2011

27 ـ محمد الحسن أكرم معبد الغني القاضي ، أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ،العراق ، 2016

28 ـ جلول سمية ،أثر التدقيق القوائم المالية على نتيجة السنة المالية ، مذكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ، الجزائر، 2014 /2015 ، ص : 52

29 ـ لبنى محدادي ، أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية ، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،الجزائر 2014/2013

30. سحار فيصل ، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر، 2014. 2015

31. فاطمة علي مصباح المجربي ، قدرة الشركات المدرجة سوق الأورا المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ، شهادة ماجستير، قسم المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، 2012/2011 ،

المجلات

31ـ محمد بشير غوالي ، دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر

32 ـ مصباح محمد يوسف البر وموسى محمد أحمد ، مؤشرات جودة تدقيق الحسابات ودورها في ترقية الأداء المهني ، العدد17 ،مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة النيلين ، كلية التجارة ، المملكة العربية السعودية ، 2014

33 ـ منذر نجم ، دور المدقق الخارجي على محك الأزمة المالية العالمية ، مجلة سوق المال ، العدد12تصدرها سوق فلسطين للأوراق المالية ، فلسطين أكتوبر، 2009

34 ـ مصباح محمد يوسف البر وموسى محمد أحمد ، مؤشرات جودة تدقيق الحسابات ودورها في ترقية الأداء المهني ، العدد17 ،مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة النيلين ، كلية التجارة ، المملكة العربية السعودية ، 2014

35 ـ مفتاح صالح ، معارفي فريدة ، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية ، العدد7، مجلة الباحث ، بسكرة ، الجزائر ،2010

36 ـ قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ضل تكنولوجيا المعلومات ، مجلة الباحث ، جامعة شلف ، الجزائر، العدد10 ، 2012

37 ـ أحمد لعماري ، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الأول ، نوفمبر 2001

38 ـ يوسف محمد الجربوع ، مجالات مساهمة المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية ، مجلة الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، العدد الثاني ، المجلد15 ، فلسطين ، يونيو 2007

39 ـ عوض الله جعفر الحسين أبو بكر ، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، مجلة العلوم والتقانة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، المجلد 12 ، نوفمبر 2012
40 ـ أهدى خليل ابراهيم الحسيني ، مسؤولية مراقب حسابات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 28

المداخلات العلمية:

41 ـ سامح رفعت أبو حجر، إيمان أحمد محمد رويحة ، دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نضام الرقابة الداخلية في ضل تطبيق حوكمة الشركات في مصر ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم المحاسبة ، جامعة القاهرة
42 ـ محمد فلاق ، ملتقى حول التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الايزو، جامعة سكيكدة.
43 ـ بغدود راضية ،صبايحي نوال ، إدارة المخاطر المالية وانعكساتها على اقتصاديات دول العالم ، مداخلة بعنوان "دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية" جامعة آكلي محند أولحاج ، البويرة .
44 ـ بلقاسم تويزة ، رشيد هولي ، جودة المعلومة المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبة الدولية ومحددات استخدامها في عملية اتخاذ القرار، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدوليةIAS-IFRS ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ، الجزائر ،13 / 14 جانفي 2013 .
45 ـ نمر محمد الخطيب ، صديقي فؤاد ، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية ملتقى دولي حول الإصلاح المحاسبي ، ورقلة ، الجزائر.
46 ـ زياني عبد الحق ، مجدوب خيرة ، جودة المعلومات المحاسبية في ضل تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدوليةIAS-IFRS ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ، الجزائر ، 13 / 14 جانفي 2013
47 ـ بلقاسم تويزة ، رشيد هولي ، جودة المعلومة المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية ومحددات استخدامها في عملية اتخاذ القرار ، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدوليةIAS-IFRS ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ، الجزائر ،13 / 14 جانفي 2013.

48 ـ رفيق بوشوندة ، محمد حبيب مرحوم ، السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي ، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدولية IAS-IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، جزائر ، 13 / 14 جانفي 2013.

49 ـ بوضياف صفاء ، مستجدات النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع المعايير المحاسبة الدولية– IAS IFRS ، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدولية IAS-IFRS جامعة عبد الحميد بن باديس ،ستغانم ، جزائر ، 13 / 14 جانفي 2013.

50 ـ عبد الرحمان بورعدة ، القيمة العادلة وملائمة المعلومة المحاسبية في القياس والإفصاح ، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدولية IAS-IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، جزائر ، 13 / 14 جانفي 2013.

51 ـ صبايحي نوال ، "أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية في جودة المعلومة المحاسبية " ، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية ، جامعة الوادي ، الجزائر.

52 ـ فداوي أمينة ، إدارة الأرباح كأثر حاسم لتبني المعايير المحاسبة الدولية ، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدولية IAS-IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، جزائر ، 13 / 14 جانفي 2013.

53 ـ مغاري عبد الرحمان ، فكير سامية ، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تطوير محتوى الإعلامي للقوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ضل التضام المحاسبي المالي ، ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدولية IAS-IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، جزائر ،13 / 14 جانفي 2013

54 ـ هوام جمعة ، لعشوري نوال ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي

ثانيا :بالغة الفرنسية

General Guide lines on Internal Auditing Instittute of chartered Accountants of India .1983.

American Accounting Association AAA ,Report of the committee on Basic Auditing

coneepts the Accounting Review supplement to vol ,XL,VII , 1972,AICPA Professional standards ,New yourk commerce clearing house ,1981. Vol